



العهد يغادر
إلى ماليزيا حاملاً
آمال الكرة اللبنانية

14

الأخبار

a l - a k h b a r

www.al-akhbar.com



لبنان ينقسم

الحراك: تحدي الحشد والشعارات

السلطة: معركة التنازلات والحصص



علم الخفاف

النقاش حول مصير الحكومة مستمر... والرياض «تلزّم» أبو ظبي الملف اللبناني

الانقسام السياسي في البلاد حول كيفية التعامل مع الحراك الشعبي الكبير، يتزامن مع انقسام سياسي داخل فريق السلطة حول الخطوات الواجب اتخاذها لمحاكاة مطالب الناس باستقالة الحكومة. لكن الجديد الذي جرى التبادل به على صعيد القوى السياسية وحتى على صعيد الناشطين، يتعلق بالحوارات غير الرسمية القائمة الآن محلياً وخارجياً حول ما يجري في البلاد. كبار المسؤولين في الدولة يقفون بعمق الأزمة، لكنهم ليسوا جميعاً في موقع الإقرار بأن ما قامت به الحكومة حتى الآن، من إقرار مشروع الموازنة أو الورقة الإصلاحية كاف لإقناع الشارع بأن هناك متغيرات جدية. ولذلك، فإن النقاش حول مصير الحكومة لا يزال قوياً. حتى لو كانت هناك ممانعة جديدة تحول دون القيام بتعديل أو تغيير جديدين، بينما يجري الحديث عن نية الحكومة أو القوى البارزة فيها إعداد ورقة جديدة تتضمن مجموعة من الخطوات التي يعتقد أهل الحكم أنها تحاكي مطالب الناس، علماً

يتجاهل فضلو خوري أن إدارة الجامعة الأميركية تملك احد وجوه الفساد في البلاد

بأن عملية تبادل رمي المسؤولية لا تزال ناشطة بين أهل الحكم، وسط استمرار الحركات الشعبية، والاستعداد ليوم كبير وطويل اليوم، حيث تعمل المجموعات والقوى المخترطة في الحراك على تأمين حشد قوي، يراد منه تأكيد رفض خطوات السلطة، ويحمل رداً إضافياً على خطابات الرئيس ميشال عون وسعد الحريري والأمن العام لحزب الله السيد حسن نصر الله. وبحسب المعطيات، فإن الخطوط المباشرة بين ناشطي الحراك والسلطة لم تفتح، والسبب لا يتعلق حصراً برفض غالبية المشاركين في الحراك التحاور مع السلطة، إنما بسبب عدم تشكل مجموعات يمكنها الأيعاء النشط باسم الحراك، علماً بأن مراجع في السلطة تواصلت مع مجموعات موجودة على الأرض، وسعت الى تحقيق نتائج كان الظاهر منها قرار بعض العسكريين المتقاعدین الخروج من الساحات لكن ذلك لا يملأ كل ما يجري. لأن التواصل غير المعلن هو الجاري مع القوات اللبنانية، والتي قال المسؤولون فيها إنها مستعدة للخروج من الشارع في حالة استقالة الحكومة وإعادة تشكيل حكومة مصغرة من الاختصاصين لا من سياسيين، وأن تكون هي ممثلة فيها عبر تولي حقائق رئيسية. بينما قال زوار رئيس الحكومة سعد الحريري إنه لا يزال يؤيد أي تعديل أو تغيير حكومي، لكنه يشترط للتغيير توافقاً مسبقاً على شكل الحكومة الجديدة، وضمانات بإجراءات سريعة جداً للتكليف خلفها. يعتقد أن الوزير جبران باسيل يقف انسا خارجياً، فإن الكلام العابر المنسوب الى مسؤولين من مستويات متدنية في الإدارتين الأميركية والفرنسية، حول تدخل محتمل لهما



(مروان حططم)

في الأزمة الداخلية، عكسته برقية دبلوماسية تحدثت عن اجتماعات نسفها انتصار 14 آذار في واشنطن وباريس مع مسؤولين أميركيين، تهدف الى تدخل الغرب من أجل رفع شعار حماية المتظاهرين من قمع السلطات ومن حزب الله، وهو أمر تقول جهات رسمية في بيروت إنه «لا يعني شيئاً». لأن الجانبين الأميركي والفرنسي يؤيدان الاستقرار وعدم

حصول فراغ، وأن موقعهما الرافض التعرض للمتظاهرين هو السقف الأعلى». لكن اللافت هو تلقي مسؤولين محليين إشارات الى أن السعودية قررت تفويض الجانب الإماراتي إدارة الملف في لبنان، وأن أبو ظبي بدعم من الأميركيين، تحاول إقناع «القوات اللبنانية» بعدم التصعيد، وعدم الإصرار على قطع الطرقات

حتى لا تحصل مواجهة بينها وبين الجيش والقوى الأمنية لأن في ذلك نسفها انتصار 14 آذار في واشنطن وباريس مع مسؤولين أميركيين، تهدف الى تدخل الغرب من أجل رفع شعار حماية المتظاهرين من قمع السلطات ومن حزب الله، وهو أمر تقول جهات رسمية في بيروت إنه «لا يعني شيئاً». لأن الجانبين الأميركي والفرنسي يؤيدان الاستقرار وعدم

14 آذار للحضور أكثر في الساحات، إلا أن ناشطين في الحراك لفتوا الى أن بيروت ومناطق أخرى، لم تشهد نجاحاً لهذا الفريق في خطف الحراك نحو شعارات سياسية تخصه. وقال هؤلاء، إن المجموعات التي تتحرك بين المتظاهرين وتقود شعارات وحملات مباشرة ضد نصر الله أو حزب الله، لا تمثل أكثرية في الشارع، كما لا تمثل اتجاهاً عاماً، وإن بقية المشاركين يسعون الى ضبط هذه المجموعات. لكن الناشطين يعيدون التذكير بأن موقف نصر الله تنسب برودة فعل سلمية من الجمهور، وأن الاعتداء على المتظاهرين في رياض الصلح انعكس سلباً على الموقف من حزب الله.

فضلو خوري... محاولة سطو

وفي السياق نفسه، كان لافتاً الإنخراط الإضافي لرئيس الجامعة الأميركية في بيروت فضلو خوري في الحراك. وهو خرج أمس في فيديو يبدو فيه كمن يحاول السطو على قيادة الحراك وتقديم نفسه مرشداً للشباب في الساحات. وبينما حرص خوري على نفي أي علاقة للسفرات أو المؤامرة بالحراك القائم، حذر الناس من أنهم بحاجة الى نشاط طويل النفس وأنهم في مواجهة فريق يجيد العمل على مدى طويل، محذراً من العنف.

خوري الذي كان قد أصدر أول من أمس بياناً مشتركاً مع رئيس الجامعة اليسوعية، معلنين تاييديهما للحراك تجاهل الموقع الذي يمثلته، وتصرف في سابقة لم تحصل من قبل مؤسسة تخضع فعلياً لسلطة غير سلطة لبنان. وهو تحدث بلغة إنكليزية مع الذين كانوا موجودين أمامه، منجهاً أيضاً ان إدارة الجامعة الأميركية تمثل أحد وجوه الفساد الكبيرة في البلاد، وأنه شخصياً لا يتمتع بأي سحر أكاديمي مميز يتيح له تولي هذا المنصب، كما أنه اتخذ سلسلة من القرارات التي أدت الى تقليص فرص العلم في الجامعة ورفع كلفة الاستشفاء بطريقة خيالية، عدا عن أنه كان قد قرر أن يكون راتبه وراتب بعض مديري الجامعة بالدولار الأميركي، بينما يقبض بقية الأطباء والإساتذة بالليرة اللبنانية، وهو إجراء اتخذته مع اشتداد الأزمة النقدية، بالإضافة الى كيدنيته واستنساخه السياسية في تنفيذ العقود مع الأساتذة الجامعيين.

خوري الذي يحرص مع إدارة الجامعة على نفي أي دور سياسي لهم، لا يتصرف فقط كـ«مرشد الثورة»، بل هو أعض بالتعاون مع آخرين لاتحة ضمنها ما قال إنه أسماء «المرشحين الأفضل لتولي مسؤوليات في الدولة»، وذلك كـ«مساهمة في المساعي لتشكيل حكومة جديدة». وأعاد خوري الى الأذهان صورة أحد أبرز رؤساء الجامعة الأميركية بإيثار دودج الذي تولى رئاسة الجامعة بين عامي 1923 و1948، والذي كشفت وثيقة على خلفائهما في بيروت، وعلى وسائل إعلامية، لرفع مستوى الأمانة في حينه عن نشاط مؤسس الحزب القومي أنطون سعادة.

(الأخبار)

لم تهدأ البلاد منذ أسبوعين. لا الحراك في الشارع «نفس» ولا السلطة استراحت، فيما يحمل كل يوم سوّالا عن مالات الوضع المتدرج في اتجاه الفوضى وافاق الوضع المحلي، ولا سيما أنه ليس معزولاً عن الوقائع الكبرى في المنطقة، ولو أن البعض يتصرف على خلاف هذا النحو. الهيئة التشريعية ختمت ليلتها العاشرة، بتراجع عن التوقعات العديدة «المليونية» للنتظارات، لكن على وعد بحشود كبرى اليوم، في المقابل، تضيي السلطة في ارتماكها وسط تعامل أطرافها من منطلق عدم الرغبة في إدخال البلاد في الفراغ والمجهول. ويتعزز هذا الارتياك مع صعوبة بت فكرة التعديل في الحكومة أو تغييرها، في ظل الخط الأحمر الذي رسمه الأمين العام لوزار الله السيد حسن نصر الله حول الفراغ وإسقاط العهد، وفيما كان أهل السلطة يتمسكون بخيار عدم الذهاب إلى أي خطوة تنفيذية من نوع إسقاط الحكومة من دون ضمان تفاعل الشارع معها إيجاباً، فإنهم من جهة أخرى كانوا يبحثون مع الجهات الأمنية إمكان فتح الطرق المقطوعة، مع الحذر من المدى الذي سيبلغه أي اصطدام مع المتظاهرين.

وبينما تواصلت الاعتصامات في عدد من الساحات في العاصمة بيروت وعدد من المدن والقرى، عقد صباح أمس اجتماع ضم كل من قائد الجيش العماد جوزف عون والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم والمدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء عماد عثمان والمدير العام للأمن الدولية اللواء طوني صليباً، حيث تم الإشراف على خطط العمليات المتعلقة بفتح الطرقات وتوزيع المهام على القوى المشتركة. وبحسب المعلومات، تقرر مشاركة كل الأجهزة في خطة فتح الطرقات لتجنب الجيش «الإحراج» وتحميله وحده المسؤولية. انتشار القوى الأمنية في مختلف المناطق، نجح عنه عمليات كبر وفر حصلت مع المتظاهرين، ولا سيما في المناطق التي أصر فيها المواطنون على اقتراض الطرق كما في «الرينغ» و«الشيفروليه» في بيروت.

أما على الجانب السياسي، فتوالى في الساعات الماضية تقارير عن مصير الحكومة في ظل الموقف الغامض للرئيس سعد الحريري. إذ فتح اجتماع المكتب السياسي لختيار «المستقبل» السؤال حول إمكانية استقالة الحريري، ولا سيما أن القيادي في التيار مصطفى علوش خرج بعد لقاء مع رئيس الحكومة وتحدث من «بيت الوسط» قائلاً: «هناك ثمن سياسي يجب أن يدفع للبنانيين، وهناك انتقال حتماً في السلطة، إما تغيير حكومي جذري، وإما حكومة جديدة قد لا يكون الحريري رئيسها». وتابع علوش إن «الساعات الأربع والعشرين المقبلة ستكون حاسمة لأننا حريصون على الوضع النقدي وعلى الليرة، ولا نريد الانتقال إلى حالة أخرى وتترك البلد بالفوضى». مصادر في التيار أكدت أن «المكتب السياسي ناقش هذا الأمر، وفهم أن الرئيس الحريري قدم طرماً بتبديل وجوه وزارية؛ أولها جبران باسيل، ومن ثم الوزراء؛ علي حسن خليل، محمد شقير وجمال الجراح، فيما لا يمانع رئيس الحزب الاشتراكي

«لا تعديك وزارياً ولا حكومة أمر واقع»

سلامة: يتهمونني بالفساد لأنني احارب تهويل الإرهاب!

لا يوجد في السلطة من هو أوقع من رياض سلامة. حاكم مصرف لبنان، العاجز عن فتح المصارف بفعل الانهيار الذي ساهم في إيصال البلاد إليه، بصفته المؤتمن من سلطة ما بعد الطائف على إدارة السياسة النقدية، وجعل الاقتصاد والمالية العامة في خدمة سياساته التي هدفت إلى تحويل المال العام إلى ثروات خاصة لأصحاب المصارف وكبار المودعين، اتهم كل المعترضين على سياساته والذين يتهمنه بالفساد هم من الذين «عانوا من قراراتي في محاربة تمويل الإرهاب (...)». وأنتى وضعت آلية للتحقيق ومواجهة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ولم أتنازل عن ذلك». وفي حديث إلى صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، بدأ فيه كمن يحتمي بالأميركيين في مواجهة المعترضين على سياساته، أشار إلى أن «التعامل مع اقتصاد يقوم على الدولار أمر ليس سهلاً، حيث نسبة 73,5% من الأرصدة هي من العملة الأجنبية، والعجز في الميزانية عال، وحماية العملة المحلية معركة يومية»، مؤكداً أن «المصرف المركزي سيزرك أثراً عكسياً في ما يتعلق بثقة الأسواق. لو كنت أنا المشكلة فاعتبرها محلولة، لكن التعبئة وجعل المال ورأس المال هو العدو لا يدفعان إلى الأمام».

(الأخبار)

ويبدو جنباً إلى جنب استبعاد الوزير وائل أبو فاعور، وسينتظر الحريري 48 ساعة قبل اتخاذ أي قرار». وأكدت المصادر أن «علوش الذي صرّح بهذا الكلام بعد جلسة جمعته بالرئيس الحريري فور انتهاء اجتماع المكتب السياسي، لا يمكن أن يكون قد اجتهد من رأسه»، من دون جزم ما إذا كان الحريري سيتقدم باستقالته فيما لو رفض طرحه. من جهة أخرى، أكدت مصادر مطلعة أن «لا تعديل وزارياً في الأفق، وأن حزب الله وحركة أمل والخيار الوطني الحري رفضون حكومة أمر واقع تحت ضغط الشارع والذهاب الى الفراغ»، كما أن أحداً «لا يضمن عودة الحريري لترؤس حكومة جديدة في حال الاستقالة»، و«لقت المصادر الى أن الحريري يهدف من التعديل إلى استبعاد باسيل، فيما الأخير يقرب خروجه من الحكومة بخروج الحريري منها»، مشيرة إلى أن «الحريري لن

ما جرى في البداوي يطرح الكثير من الأسئلة، وخاصة لجهة على المتظاهرين

يستقبل إلا إذا طلب إليه الأميركيون ذلك، وحتى الآن لا معلومات بأنه يتعرض لضغط سوى في موضوع عدم التعرض للمتظاهرين». وبعد تردد معلومات عن إبلاغ الحريري كل من يعينهم الأمر أنه لن يتأخر عن تقديم استقالته عند سقوط أي نقطة دم، كان لافتاً ما جرى في منطقة البداوي يوم أمس، حيث حاولت قوة كبيرة من الجيش فتح الأوتستراد الدولي، الذي يربط طرابلس بالمتنبة وعكار، وصولاً إلى الحدود السورية وحصل تدافع مع المحتجين الذين رموا العسكرين بالحجارة، فطلقت قوة الجيش النار باتجاههم، ما أدى الى سقوط جرحي، اثنان منهم أصيبا في البطن، وبعد ذلك أوقف الجيش «قائد محور البداوي»، عامر أريش، قبل أن يتم إطلاق سراحه، رغم كونه مطلوباً بعدد من المذكرات العدلية. ما جرى في البداوي، والذي انعكس سلباً على عدد المتظاهرين في ساحة النور في طرابلس، يطرح الكثير من الأسئلة، وخاصة لجهة استسهال إطلاق النار على المتظاهرين، حتى لو أنهم رشقوا الجيش بالحجارة.

وفيما طالب الحريري الجيش بفتح تحقيق لكشف ما جرى، أصدرت قيادة الجيش بياناً قالت فيه: «على إثر إشكال وقع في منطقة البداوي - طرابلس، بين مجموعة من المعتصمين على الطريق وعدد من المواطنين الذين حاولوا اجتياز الطريق بسياراتهم، تدخلت قوة من الجيش لفض الإشكال فتعرضت للرشق بالحجارة وللرمي بالفقرعات النارية الكبيرة، ما أوقع خسراً إصابات في صفوف عناصرها، عندها عدت القوة إلى إطلاق قنابل مسيلة للدموغ لتفريق المواطنين، واضطرت لاحقاً بسبب تطور الإشكال إلى إطلاق النار في الهواء والرصاص المطاطي حيث أصيب عدد من المواطنين بجروح. وقد استندم الجيش تعزيزات أمنية إلى المنطقة وأعاد الوضع إلى ما كان عليه، وفتح تحقيقاً بالوضع».

(الأخبار)



(هيلم الموسوي)



على الخلاف

الجيش يحاذر فتح الطرقات بالقوّة: جعجع يريد الدم

يبتعد الجيش اللبناني عن فتح الطرقات بالقوّة، ولا سيّما شريان بيروت ـ الشماك الذي تقطعه بشكل واضح القوات اللبنانية، مع التحذيرات الأميركية الواضحة بعدم «إراقة الدماء» ولو استمر إخلاق الطرقات. ينتظر الجيش المخرج السياسي بدل إطلاقة «اليد المألحة». لكن استمرار قطع الطريق يندّر بصدام اهلي

قراس الشوقي

كما في كل مرّة تمر فيها البلاد باستحقاق داخلي كبير، يقف الجيش اللبناني أمام امتحان صعب، فبين واجب حفظ أمن اللبنانيين وحمايتهم، ومحاذير الصدام مع أي فئة داخلية من الشعب، يسير الجيش فوق حقل الغام، في لحظة مفصليّة من عمر لبنان والمنطقة.

وفي الطرف الحالي، تزداد الأمور تعقيداً، تحت ضغط الشارع والكباش السياسي القائم في الخلفية، فضلاً عن المحاذير الأميركية والغربية والتي تؤثر إلى حدّ ليس بقليل، في خيارات الجيش.

في التوضيف، منذ اليوم الأوّل لانطلاق الحركة الشعبية عنشبة جلسة الحكومة الشهيرة (16 أكتوبر 2019)، بدأ الإرباك واضحاً على عمل الأجهزة الأمنية والعسكرية، مع غياب القرار السياسي، وحين توسّعت رقعة الاحتجاجات في البلاد في اليوم التالي وما بعده، بدأ واضحاً حرص الأجهزة الأمنية والعسكرية، وتحديدًا الجيش، على عدم الصدام مع المتظاهرين وترك موجة الغضب تمرّ من دون خسائر، اليوم، ويعيداً عن الرؤية السياسية التي وضعتها الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في خطابه أول من أمس، بات واضحاً لدى الأجهزة الأمنية والعسكرية

الاجندات السياسية الداخلية والخارجية، التي تستغل جزءاً كبيراً من الغضب الشعبي لتصفية الحسابات وتسجيل النّقاط، مع وجود أعداد كبيرة من المواطنين الغاضبين، من غير الحزبيين، اندفعوا إلى الشارع بعد بؤس مترام.

إلا أن التظاهر شيء، وتعطيل الحياة شيء آخر. فالبلاد مشلولة اليوم، ليس بفعل التظاهرات والحُضّة» السياسية فحسب، بل بفعل قطع أبرز الطرقات الرئيسية، ولا سيّما الطريق

الساحلي من بيروت إلى الشمال، وفي بيروت، عند نقطتين مهمّتين، هما مستديرة الشيفروليه، وجسر الرينغ، بالإضافة إلى التهديد المستمر بقطع طريق الجنوب، من خلدة إلى السعديات إلى الناعمة إلى مدخل إقليم الخروب.

ماذا تفعل القوى العسكرية والأمنية؟ في اجتماع أمس بين قادة الأجهزة وقائد الجيش العماد جوزيف عون، جرى الاتفاق على العمل على فتح الطرقات، بالتدرج، «من الأسهل إلى الأصعب»، واشترك الأجهزة الأمنية كافة في هذا العمل.

ومع أن هذا الأمر مسؤوليّة قوى الأمن الداخلي المكلفة قانوناً بالأمن الداخلي، إلا أن الجيش مكلف أصلاً بدعمها بقرار صادر عن مجلس الوزراء في عام 1990.

وعلى هذا الأساس، انطلقت أمس دوريات الجيش والأمن العام وقوى الأمن الداخلي وأمن الدولة في أكثر من اتجاه، لفتح الطرقات، مع قرار واضح بعدم استعمال القوّة. وهذا القرار ينبع من عذّة محاذير: أولاً، لا يرغب نصر الله والرئيس ميشال عون في استعمال القوّة القاتلة لفتح الطرقات لاقتناعهما بأن رئيس القوات سمير جعجع «يركب» موجة الغضب الشعبي، لكنّه ليس وحيداً في جلّ اللدب والزوق، بل مع مواطنين لا صلة لهم به، وهو يبحث عن هذا الصدام الأهلي مع الجيش، منتظراً وقوع الدم. ثانياً، تدخل السفراء الغربيون والسفيرة الأميركية إيزابيث ريتشارد، وأوصلوا

سياسياً، وتحديدًا من الرئيس سعد الحريري والرئيس نبيه بري، وهو ما يعول عليه الجيش بدل الدخول في صدام تسعى إليه القوات، في ظل تطبيعاً بمتظاهرين آخرين. فضلاً عن أي محاولة لفتح الطرقات بالقوّة، أدت إلى زيادة أعداد المتظاهرين، كما حصل قبل أيام في الزوق، كما لاحظنا الجيش. وبحسب المعلومات، فإن النائب جورج عدوان وعد قائد الجيش جوزيف عون بـ«المساعدة» على فتح الطرقات في الزوق وجرّ اللدب، وكان القوات تقوم بدور «المصلح»، لا الحرك الأساسي لواقع قطع طريق بيروت ـ الشمال

وشلّ جبل لبنان الشمالي. إلا أن هذا الأمر بات يتعكس تملصلاً داخل مسؤولي التيار الوطني الحرّ وقاعدته من قائد الجيش، مع تمايز واضح لموقف

رئيس الجمهورية، الذي يحاول الحفاظ على التوازن بين مصلحة التيار ومصلحة الجيش. لكن هذا التوازن من الصعب إلتقاطه، بين جوزيف عون والوزير جبران باسيل ليس وليد ساعته، إنما امتداد لسلسلة من التباينات أساسها خشية باسيل من تحوّل عون مرشحاً جدياً لرئاسة الجمهورية، وطموح قائد الجيش الذي بذات تتطور معالم هذا الطموح لديه، على قاعدة «بحقّ له». وأخذ هذا التناقص غير الملحن بين الطرفين أشكالا عديدة، منذ بدأ الحديث عن التّشّف داخل الجيش وخفض جزء من مخصصات العسكريين والضباط، وصولاً إلى ما حصل أخيراً في قضيّة توقيف كنعان ناجي، وهجوم وزير الدفاع الياس بو صعب على قيادة الجيش ومديرية المخابرات من هذه الخلفية.

لكن بمعزل عن الأسباب والتبريرات التي يقدمها الجيش، إلا أن النتيجة تبقى واحدة، وهي استمرار قطع الطرقات على مئات الآف اللبنانيين الذين يستعملون طريق الشمال - بيروت، واستمرار جعجع بممارسة الإبتزاز السياسي، وهذا الأمر بدأ يولد أسياً لصدام لبناني

ـ لبناني، وتحديدًا مسيحي ـ مسيحي، في حال استمراره، على غرار ذلك الذي كان يندلع أمس في الشيفروليه عندما نزل أنصار

التيار الوطني الحرّ لفتح الطريق، فحين تغيب المؤسسات، وتحديدًا الجيش، يلجأ كل طرف إلى تنفيذ ما يراه مناسباً بالقوّة، كما يلوح التيار الوطني الحرّ بـ«النزول إلى الأرض»، محاكياً مطالب منات الآلاف الذين يتضربون كل يوم من قطع الشريان الرئيسي من الشمال إلى بيروت. فهل ينتظر الجيش حصول صدامات بين القوى السياسية حتى يتحرك ويفتح الطرقات لضبط الأمن بدل «قمع المتظاهرين»؟ ربّما.

هيلم الموسوي



هيلم الموسوي

اليوم السابق، يسخر من «الإخراج السري» أيضاً الرجل من محبّي حزب الله، لكنّه يكاد لا يصدق أن الحرب «قزّر بوعي أن يفعل ما فعل، كأننا عدنا إلى الوثنيات السياسية». لا أصدق أنهم يضيّعون هذه الفرصة التاريخية». شيء لافت بدأ يزداد في وسط بيروت، المكان كلّه يكاد يصيح «سوق أبو رخصوة»، بأعة العكك والهوت دوغ والعصائر غزوا المكان إلى جانب باعة الأراكيل، وكلّهم اتّون من خارج المكان، من أطراف المدينة وضواحيها، وهذه فرصتهم لـ«صنع» بعض المال الأهازيج شغالة. أصوات ما يُسقى الأغاني الثورية تصدح، كذلك بعض الأغاني غير الثوريّة، وهتافات ومفرقعات و«والين»، عروس وعريس ورفّة، عرض «كباش» في ساحة الشهداء، طبقة أعلى بدأت تظهر أكثر هناك. الذين يصطحبون

القوات تدفع ثمن التظاهرات والتيار يفقد أسلحته

الضغط المالي والاقتصادي عليه، في وقت بات فيه واقعاً تحت ضغط المجتمع الدولي.

في المقابل، حدّد حزب الله موقعه بلغة تخطّط ما كان يتوقّعه البعض من «مواجهة المتظاهرين وإجبارهم على الخروج من الساحات»، فيما كانت الأجهزة الأمنية كافة مستنفرّة إلى أعلى درجات الاستنفار خشية حصول أي تطورات دراماتيكية، ليحتوّل السؤلّ. لماذا لم يرفع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله مستوى المواجهة الضغط الدولي للحفاظ على الاستقرار الداخلي، وضغط حليفه التيار الوطني لفتح الطرق بأيّ ثمّن؟

لا شك أن التيار والقوات، كل من موقعه، يحاول الإفادة من التظاهرات لتسجيل مكسب سياسي، والأكيد أن القوات نجحت في استثمارها لأسباب سياسية بحثة، واستفادت منها لتحويل الضغط الشعبي إلى أداة لتسجيل حضورها وتفوّقها على التيار في مناطق نفوذهما المشتركة، وتعطيل حركته، تنفي القوات أن تكون المسؤولة عن قطع الطرق، رغم أن حضورها بين المتظاهرين (عشرة إلى 15 في المئة فقط) حق واستكمال لموقفها المنحسب من الحكومة ولأنها جزء من حركة الاعتراض والمعركة القائمة، وهي مع فتح الطرق، لكن على القوى الأمنية إقناع الناس بذلك، وأن حصر التركيز على جلّ اللدب والنوق يطرح أسئلة لأن لا أحد يتحدث مثلاً عن فتح الطرق في مناطق أخرى.

ورغم أنه لا يحقّ للقوات، التي أصبحت خارج أي حوار حول الحكومة وتعديلاتها، التخلّي بالتظاهرات، تحت أي شعار

مطلب أي اجتماعي، وخصوصاً أن مناصرين لها يرفعون شعارات سياسية بحث لا علاقة لها بالتظاهرات، فإن القوات مصدرة على أنها غير معنّية إلا بكل ما يصدر رسمياً عنها، ونوابها يعيدون عن المشهد الإعلامي، وأنها لم تهاجم التيار، لكن هناك محاولة سياسية لاستهدافها لصرف النظر عن تلبية حاجات المتظاهرين. لكن الواضح أنه كلما ارتفعت حدة الهجومات على القوات، وزاد الضغط لفك الطرق في خمس نقاط أساسية استشعرت القوات نجاحاً ما، وزاد اعتقاد خصومها بأنها ستكون أول طرف

سياسي يدفع الثمن لأن خطواتها تاتي دائماً في التوقيت الخاطي.

من رابع المستحيلات التفكير بتعديل وزاري يشمل باسيل، أو تغيير حكومي من دونه، بغطاء كامل من حزب الله، لكن أداء التيار السياسي يظهر كأنه محاضر، وأسهمت التجمّعات المحدودة وتقطع الطرق في شلّ حركته، والرّد عبر حملات إعلامية والإلكترونية صبّ فقط لمصلحة التهجّم على القوات، فيما استمر المتظاهرون على موقفهم من التيار ورتيسه، علماً بأن الشعارات المرفوعة لا تؤسس لمحركة سياسية ولا تُنجح عمداً كما ظهر حتى الآن، وحلّة التيار المضادة المتعلقة بالسرية المصرفية ليست مقنعة ولا مجدية، كما حال الاعتصام في المجلس النيابي. لجوء التيار والعهدي إلى بعض الردود المفتعلة، كإدخال شقيقة الوزير جبران باسيل على خط الردود والدفاع عن شقيقتها، وتدخل ابنتي الرئيس ميشال عون ميراي وكلودين على خط التعرّيب الحكومي، يعرّفانها في خانة ما يحمله المتظاهرون من اتهامات عن حكم العائلة والأدوات التي كان يعول عليها التيار، كالجيش والأمن العام، ليست بين يديه، وتحويله على حزب الله فحسب سيف دون حدين. وجرة الدعم التي حصل عليها منه لم تبدّد المخاوف التي سيطرت في اليومين الأولين للتظاهرات. لأن ما كسر في هيبة التيار يحتاج إلى وقت لاسترجاعه، ولأن المعركة جديدة بطرفها وعناوينها، لا يمكن مواجهتها بعدة تقليدية أثبتت عمقها.

هيام القصيفي

يقول الأب الراحل سليم عيو، في خطاب له عام 2003، «إن ألدّ أعدائنا كامرّ فينا، وهو متجسّد في إغراء الرضوخ للامر الواقع. وفي حالتنا الراهنة، إن كان ثمة موقف ينبغي أن نقاومه فهو الرضوخ للامر الواقع، فلا نذع طعم الحرية يفسد فينا».

يمكن إسقاط كلمات عيو التي كانت منبئة على الحالة الداخليّة إبان الوجود السوري، والمطالبة بالحرية والاستقلال، على ما تشهده الساحات منذ عشرة أيام، ولو لأسباب مختلفة في عناوينها، لأن ما يجري شكّل تجربة حيوية ورائدة لم يشهدها المجتمع اللبناني منذ سنوات طويلة في عدم الرضوخ للامر الواقع، وهي التجربة التي جعلت الجامعة الأميركية وجامعة القديس يوسف تجمّعتان على «حث السلطات اللبنانية للاستجابة لطلب شعبنا»، فيما جاءت رسالة المدير الإقليمي للرهينة اليسوعيّة الأب داني يونس لتعديد، بعد بيان بكركي، وفي ظل غياب رهبانيات مارونية فاعلة عن الحدث، وكلامه عن مواكبة روح التغيير ومعاناة «شعبنا ورغبته في بناء لبنان الجديد، مئة سنة بعد إعلان لبنان الكبير»، لتضيف روحاً اجتماعية صافية خارجة عن محاولات سياسية وإعلامية لوضع اليد على التظاهرات الشعبية.

فالشهد الجميل الذي يقدمه آلاف المتظاهرين، المحتشدين منذ الخميس 17 تشرين الأول، من المهجرين والجنائين والفقراء والعاطلين عن العمل، والمتضامنين معهم، من طلاب جامعيين وفنانين ملتزمين ومتقنين وطلاب جامعيين

وعمال وموظفين، والمطالبين بكرامة العيش، مشهد مهده بالسرقة. لو كان قانون حماية الملكية الفكرية فاعلاً، لكان يمكن محاكمة من يستغل شعارات المتظاهرين الحقيقيين، وأن يطلب هؤلاء من مجموعات طفيلية من إعلاميين وإعلاميات وسياسيين وقف سرقة تظاهرتهم، ولوجب حماية طرابلس التي «اكتشف» بعض هؤلاء أرقّتها وشوارعها وحيويتها وتاريخها، وبيروت والنبطية وكفرمان وصور وجبل لبنان ممن يريدون إفراغ الانتفاضة من مضمونها، فشمّلها التمشويه الذي لحق بالبيئة وبالأرض والغابات والحميات، وتحوّلت إلى استعراض ولعظات منتفعين.

في اليوم العاشر، بدت التظاهرة الحقيقية بعيدة عن محاولات استثمارها، لكن تداعيات استمرارها تترك تأثيرات مباشرة على المشهد السياسي المنقسم بين ثلاث قوى رئيسية: حزب الله، التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية. تراجع حضور الرئيسين نبيه بري وسعد الحريري والنائب السابق وليد جنبلاط، فالأول حيّد نفسه عن المنازلة السياسية، بعدما طاولته سهام المتظاهرين، مدركاً أنه عاجلاً أو آجلاً ستكون له كلمة في ما حصل ويحصل حين يبدأ الجدّ حكومياً ونيابياً. وحتى الآن، تمكّن من ضبط إيقاع رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط وحقّه في ضرورة التنسيق مع الحريري في كل ما يتعلق باستقالته من الحكومة. ولأن استقالته تتفكّد الحكومة جزءاً من ميثاقيتها، يصبح خروجها منها متلازماً مع درس الخطوة التي تلي الاستقالة، وجنبلاط يعرف أنه بات أسير هذه الحكومة وأسير علاقتها مع حزب الله، بعدما صدّق من حملته على العهد. فيما الحريري بات في قلب أزمة متشابكة، يرفض الاستقالة، لكنه يلوح بهذا ويتراجح لاحقاً، وما هو الآن يعود إلى النغمة ذاتها بطرحها مجدداً على الطاولة في حال بقاء كل المواقف على حالها. لا التيار يقبل بتنازلات ولا حزب الله، ولا الطرق المفتحت في شكل كامل. والدوامة مستمرة، لأن الطرق المغلقة تعني مصارف وشركات مغلقة، وهذا يزيد من

البيروتية وتوجّهت إلى هناك. جاؤوا كعائلات. رغم كلّ الأغاني والأهازيج، أمس، كانت الكابية مخفّعة على المشهد، شيء ما تغير عن الأيام الماضية، حتّى ذلك الشاب الذي كان يؤسّس مجموعة لـ«تنظيف» التظاهرات، من كلّ في بداية التظاهرات، ابن الغييري، الذي كان أوّل من رمى المصرف، الذي بادر إلى تهشيم الواجبة، في الليلة الثانية من ليالي التظاهرات، لم يكن هناك انساب، مصاب بشيء من القرف، ذلك الشاب، بالمناسبة، ليس صاحب ميول حزبيّة، ولم يكن يراهن على أحد أصلاً، هو يثق بنفسه وبمن مثله منذ زمن بعيد... لكن مع ذلك يشعر بالفرف مما جرى. يجزّء أنه عندما تتاح له الفرصة مجدداً، فإنه سيكون على الموعد. شوهه ليل أمس، في وقت متأخر، حضور شخصيات محسوبة على «تيار المستقبل»، بعض النخب

”

زاد اعتقاد خصوم القوات بأنها ستكون اول طرف سياسي يدفع الثمن لان خطواتها تاتي دائما في التوقيت الخاطي

“

هنا وسط بيروت... والآن ماذا؟



هيلم الموسوي

محمد نزال
أن يبقى معتمصون في وسط بيروت، بعد الهجوم الذي تعرّضوا له، ثم يعودون في اليوم التالي، فهذه أيضاً رسالة على الرسالة: إن تخاف، هناك من خاف؛ طبعاً، تضاعف عدد المعتمصين، إنّما ليس كثيراً، إذ ظهرت وجوه جديدة فعذلت الكفّة. من كان يراقب المشهد اليومي هناك، على مدى الأيام العشرة الماضية، يمكنه ملاحظة تلك الوجوه الوافدة. هؤلاء أتوا، قصداً، بعد الذي حصل مجيئهم رسالة. هناك من كتف في رياض المصلح، منذ اليوم الأول لبداية التظاهرات، على أحد الجدران: «ينعن أبو الخوف»، مكان العبارة بارز. يصعب على الزائر إلا أن يقرأه، إنفا كانت هناك أمس. جاءت من لندن، لديها إجازة لثلاثة أيام فقط، ستشارك ثم تعود. شيء من نداء

”

أول قن هشّم واجهة المصرف في الليلة الثانية من ليالي التظاهرات، لم يكن هناك أمس

“



على الخلاف

خدمة الدين العام: إعادة الجدولة... لمصلحة المصارف

الاضطام من رواتب النواب والوزراء، تقليص نفقات السفر، وضع النفقات الاستثمارية... «حلولٌ إصلاحية» تُصَرّ السلطة عليها، هرباً من التصويب على مكمته الخلل الأساسي في الموازنة العامة: الفوائد المرتفعة على الدين العام، التي تؤدي إلى تفويض الاقتصاد المحلي، من راكم ارباحاً عامة لاكثر من 20 سنة برض ان يساهم في تخفيف العجز

دولار، أي ما نسبته 36% من مجمل النفقات و48,5% من الإيرادات. خدمة الدين هي الفساد بحق ذاته. من غير المعقول أننا في نظام يُقرّ الحاكم (السياسي/ المصرفي) نسبة الفائدة التي يريد أن يدفعها لنفسه، خفضها لن يكون في مصلحته».

مع تباطؤ النمو الاقتصادي في لبنان، واستمرار الدين العام وخدمته في الارتفاع، هل بحثت السلطة السياسية مرة في ما إذا كان خفض الفائدة على الدين الحكومي قد يُشكّل حافزاً لنمو الاقتصاد، بدل أن تستمر في تصوير مجرّد التفكير به كما لو أنّه مسّ بذات إليهبة؟ أزمة الدين العام، واقع خطير، وارهاقها للاقتصاد المحلي جذي، لا كما يُحاول المستفيدون من تضخم كلفته تصويره كـ«فجّر» «تصويب إيديولوجي» على القطاع المصرفي والنظام المصرفية يتركز فيها 85% من الودائع. 40% من القطاع المصرفي يملكها سياسيون أو أقارب لهم. احتكارات في مختلف القطاعات - تقدّم الأستاذ المشارك في الاقتصاد في الجامعة الأميركية - بيروت، الدكتور جاد شعبان هذه الأرقام، ليخلص إلى أنّ الكتلة السياسية هي، بمعظمها، المكتلة نفسها من المراتب الأولى عالمياً، نسبة السيطرة على الاقتصاد. يحكم البلد كارثيل يُريد المحافظة على مصالحه الموجودة في القطاع المصرفي». وفي الوقت نفسه، المصارف والمصرف المركزي «يُقرضون الدولة»، 63 مليار دولار، هي تقريبا قيمة القروض من البنك المركزي والمصارف للحكومة. إذا حسمت ودايع القطاع العام والدين العام الذي يحمله مصرف لبنان والمؤسسات العامة والقروض المسترة من الدول والمؤسسات الأجنبية، فسنستخلص من أكثر من نصف الدين الحكومي (قرابة 46 مليار دولار)، المبلغ المتبقي، وهو قرابة 39 مليار دولار، فيبتعثن النفاوض مع المصارف لإيجاد حل لها. («الإخبار» عدد 18 شباط 2019، https://www.al-akhbar.com/Capital/266397).

في موازنة ال 2020، يُتوقّع أن تبلغ فوائد الدين العام نحو 6,1 مليارات

لا تقوم بإصلاحات، بل بحماية مصالح خاصة. لماذا التشفيف؟ لأنهم لا يريدون أن يمسخوا بنيد أساسي طبع 4500 مليار ليرة تقريبا ليتمكن من تغطية الفارق. إجراء «المركزي» يطبع المزيد من الأموال يعني أننا أمام خطر التضخم. إذا لم يُحسن ضبطه. أما المصارف، فلن تتنازل سوى عن 400 مليون دولار من أرباحها، ومرة واحدة فقط في 2020. إنه الهروب إلى الأمام، وحماية فئة محدودة على حساب الشعب.» نحن

بدل أن تستمر في تصوير مجرّد التفكير به كما لو أنّه مسّ بذات إليهبة؟ أزمة الدين العام، واقع خطير، وارهاقها للاقتصاد المحلي جذي، لا كما يُحاول المستفيدون من تضخم كلفته تصويره كـ«فجّر» «تصويب إيديولوجي» على القطاع المصرفي والنظام المصرفية يتركز فيها 85% من الودائع. 40% من القطاع المصرفي يملكها سياسيون أو أقارب لهم. احتكارات في مختلف القطاعات - تقدّم الأستاذ المشارك في الاقتصاد في الجامعة الأميركية - بيروت، الدكتور جاد شعبان هذه الأرقام، ليخلص إلى أنّ الكتلة السياسية هي، بمعظمها، المكتلة نفسها من المراتب الأولى عالمياً، نسبة السيطرة على الاقتصاد. يحكم البلد كارثيل يُريد المحافظة على مصالحه الموجودة في القطاع المصرفي». وفي الوقت نفسه، المصارف والمصرف المركزي «يُقرضون الدولة»، 63 مليار دولار، هي تقريبا قيمة القروض من البنك المركزي والمصارف للحكومة. إذا حسمت ودايع القطاع العام والدين العام الذي يحمله مصرف لبنان والمؤسسات العامة والقروض المسترة من الدول والمؤسسات الأجنبية، فسنستخلص من أكثر من نصف الدين الحكومي (قرابة 46 مليار دولار)، المبلغ المتبقي، وهو قرابة 39 مليار دولار، فيبتعثن النفاوض مع المصارف لإيجاد حل لها. («الإخبار» عدد 18 شباط 2019، https://www.al-akhbar.com/Capital/266397).

في موازنة ال 2020، يُتوقّع أن تبلغ فوائد الدين العام نحو 6,1 مليارات

العام، فقدان المال لتأمين الحاجات الأساسية، رفع سعر الفوائد وعدم تمكن المواطنين من الاستفادة من الموازنة العامة»، يقول شعبان، مُستغرباً كيف أنّ المصارف التي تضرّ الدولة «حين تسمع بأنّها تريد أن تتكشف (أي أنها لا تملك المال)، تستمر في إفراضها من دون أي مُساعلة».

ما هو تأثير خدمة الدين العام على المواطنين؟ يُجيب شعبان بأنّها تؤدي إلى «تدني الخدمات



(مروان طحطط)

أكثر عشرة مصارف أرباحاً صافية العام الماضي «بلغت 2,7 مليار دولار. كل الشركات تُخسر، إلا هم براكمون الأرباح في وضع اقتصادي صعب. نحن مع قطاع مصرفي مُنتج، ولكن ليس مع قطاع مُتضخم بطريقة طفيلية يسحب كل الأرباح بطريقة وهمية». لذلك، الحل المطروح هو إقناع الطبقة الحاكمة بأن «من وضع نظام تقاعد»، يعني أنّ الدول تستطيع أن تقتصرش «بشرط أن تذهب لمشاريع تعود بفائدة».

طيب ما الحل لهذه الأزمة؟ حققت أدنى مصلحة المصارف أنّ لا تُفلس الدولة». إعادة الجدولة قد تكون سهلة، لأنّ «الجزء الأكبر من الدين الداخلي، يعني أنّ بإمكاننا التحزّر من التهديدات الخارجية. القطاع المصرفي راكم أرباحاً على الفوائد طيلة عشرين عاماً، من العدل الطلب منه المساهمة في تخفيف العجز، ثم أدنى مصلحة المصارف أنّ لا تُفلس الدولة». إعادة الجدولة قد تكون سهلة، لأنّ «الجزء الأكبر من الدين الداخلي، يعني أنّ بإمكاننا التحزّر من التهديدات الخارجية. القطاع المصرفي راكم أرباحاً على الفوائد طيلة عشرين عاماً، من العدل الطلب منه المساهمة في تخفيف العجز، ثم

باتي دور عامة الشعب». مقابل غالبية عمليات البيع التي تقوم بـ«طبارة»، يتحدث رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق عبد الحلیم فضل الله عن البدء بحل الأزمة من «تفسيص الاقتصاد الريعي بخفض خدمة الدين العام، دون إلحاق الأذى بالمصارف والمصرف المركزي، وأنّ هذا الإجراء سيُعرّز نمو الاقتصاد». نقل فوائد الدين العام لم يعد يُحتمل، ولها «انعكاساتها العائمة على نسب الفقر والبطالة واتجاهات توزيع الدخل والثروة»، كما ورد في دراسة «أزمة الدين العام في لبنان وحلولها»، لفضل الله. تطرح الدراسة حلاً يتمثل في ثلاثة مجالات: «إصلاح السياسات المالية، تصحيح السياسات التجارية وإصلاح النظام الضريبي الذي من دونه لا يمكن التغلب على المصاعب المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تُعاني منها». يعتقد فضل الله أنّ الخيار الأمثل يقوم على «زيادة معدلات الاستثمار، وضبط الهدر، وإصلاح القوانين الضريبية وتمكين الفئات الهشة من مواجهة احتمالات تقادم الأزمة». وبراية أن خفض معدلات الفائدة هو «الوسيلة الأفضل لإعادة ربط مسار الدين العام بقاطرة الاقتصاد الحقيقي».

تدريجي، نظف الحراك نفسه بنفسه. لم يصمد الدخلاء وبقي المؤمنون الواعون. ومن أجل الشبان المحتمس، ننظم جلسات تثقيف سياسي على المطالب والحقوق المعيشية». كفرمان. أول مطالب نواة اللجنة التي تشكلت في النبطية، «استقالة الحكومة وتشكيل حكومة مصغرة نثق بها وتشرع بتنفيذ خطة اتفاق وطني اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وامنيا وبيئيا». ميدانياً، أعلن المنظمون عن نيّتهم الإبقاء على شكل تحركهم أمام سراي النبطية، بعد فتح نصف الشارع أمام حركة السيارات. أسس، أطلقوا حملة تطوير الحراك. وفق الناشطة سلام بدرالدين، فإن حراك النبطية جمع في اليوين الأولين «من هب وذب من الدخلاء ممن قطعوا الطرق وأهملوا النار في النفايات، على نحو وطني من اختصاصيين ذوي فقه».

محمد وهبة

* المصارف فقيلة: كيف ندفع الرواتب؟

تواصل المصارف إغلاق أبوابها في المدى المنظور طالما أنّ «الاستقرار» غير متوافر. هناك مجموعة دعايات ترتب على هذا القرار أبرزها ما يتعلق برواتب الموظفين والإجراء في القطاعين العام والخاص. انتهى النقاش في الشق المتعلق بالقطاع العام مع تلقي موظفي القطاع العام رسائل نصيّة من المصارف بتلغيم فيها بأن رواتبهم صارت جاهزة للسحب. تبين أنه رغم إقبال المصارف، كان سهلاً معالجة هذا الأمر، لأن عملية نقل داتا الرواتب من الدولة إلى المال ومصرف لبنان، ثم يتم توزيعها على المصارف المعنية تبعاً لتوطين راتب كل موظف وحساباته. أما الآلية في شركات القطاع الخاص فهي مختلفة. فهذه الشركات بعشرات الآلاف وكُل منها يعتمد مصرفاً أو اثنين لتسديد الرواتب، وهي تتقاضى شيكات مصرفية مقابل غالبية عمليات البيع التي تقوم بها، وتدفع أيضاً لغيرها بالشيكات المصرفية، وبالتالي فإن تسديد الرواتب يتطلب أن يكون لديها المال الكافي في حساباتها، لكن في حال كان لديها المال الكافي مودعاً في مصرف ليس مصرف التوطين الخاص بموظفيها، فإن الأمر يتطلب أن تقوم بعملية تحويل غير متوافرة بسبب إقفال المقاصة في مصرف لبنان، وقد يرفض المصرف إقراض الشكات التي ليس لديها مال كافٍ في الحساب لتسديد الرواتب، رغم أن لديها شيكات توفّق قيمة الرواتب. وفي حال تعكّست الشركات من الاضطرار والمصارف والاستحصال على موافقة

الفتح مكاتبه الداخلية لتنسيق بعض هذه العمليات لضرورة تسديد الرواتب، فإن عدداً كبيراً من الموظفين يفضّلون أن يقبضوا رواتبهم من على كوتنوار المصارف وليس بواسطة آلات الصرافة عبر البطاقات المصرفية، والسبب أن المصارف زادت في الأونة الأخيرة عمولات البطاقات المصرفية على الزبائن ما دفع صغار الموظفين إلى الاستغناء عنها. كما قد تكون هناك مشاكل تتعلق بانتهاك صلاحيات البطاقات المصرفية، وقد يستعمل أصحاب العمل مسائلة التظاهر كذريعة للتوقف عن الدفع لفترة معينة بحجة أنّ المصارف مقلّة، أو أن مؤسساتهم لم تتمكن من البيع

إجراء عمليات التحويل في ظل إقفال المصارف يُثير الكثير من الريبة

للحصول على المال النقدي الكافي... ثمة مليون عامل في القطاع الخاص، وعشرات المشاكل من هذا النوع التي لا يبدو أن عملية إدارة السيولة النقدية عبر آلات الصرافة التي يقوم بها مصرف لبنان مع المصارف، كافية لتغطية الحد الأدنى من العمليات المالية وأهمها تسديد رواتب الموظفين والأجراء.

* تهريب الأموال ممكن؟

قالت مصادر مطلعة إن عمليات تهريب أموال كبار المودعين لا تزال مستمرة لدى عدد من المصارف، مشيرة إلى أن إغلاق



يحتل الآن في السوق

أبواب المصارف لا يعني أبداً عدم قدرتها على تحويل الأموال إلى الخارج، إنما الأمر يتطلب موافقة كبار المسؤولين في المصرف الذين يحرصون على الاعتناء بكبار المودعين، وأن تكون لديهم السيولة اللازمة للقيام بمثل هذه التحويلات. ففي هذا المجال، تبين أنّ المصارف تستعمل سيولتها المودعة لدى مصارف المراسلة في الخارج، وتحتل منهم عبر شركة سويفت في بلجيكا، القيام بعمليات تحويل إلى حسابات الزبائن في الخارج، إلا أنّ هذه المصارف تعلم أنه ليست لديها مصلحة في الاستغناء عن سيولتها التي ستكون وامتس الحاجة إليها يوم فتح الأبواب للزبائن. وبالتالي، فإن إجراء عمليات التحويل في ظل إقفال المصارف يُثير الكثير من الريبة عن طبيعة الأموال المهزبة وعن أصحابها. يتعرض المصارف لمخاطر نقص السيولة بالدولار، علماً بأن حاكم مصرف لبنان أبلغ المصارف بأنه لن يقوم بإفراض أي مصرف بالدولار إلا بفائدة 20%.

* انهيارات بالجملة

في الاجتماع الأخير للهيئات الاقتصادية، أبدى عدد كبير من الأعضاء مخاوف من الدول في نفق أخره «جهول» مشيرين إلى أنّ المؤشر الأساس على هذا الأمر هو إقفال المصارف لاعترة أيام متتالية «والجلب على الجرار»، وهذا الأمر لم يحصل حتى في أملك ظروف أيام الحرب الأهلية ولا في الأزمان التي شهدها لبنان خلال السنوات الماضية». ويعتبر هؤلاء عن قلقهم من أن تحصل «انهيارات بالجملة وليس بالفارق» انطلاقاً من وجود سبعين لمصرف العملة وصل الفارق بينهما قبل إقفال المصارف في 7 في المئة، انعكس سلباً على الأسواق منذ ما قبل انطلاق التحركات الاحتجاجية.

أصحاب قروض سكنية مخالفة: صدّحنا مخالفاتنا

القسمان A5 وB5 فقط، ولا وجود لأي قسم آخر على العقار المنكور، وهما مملوكان من شركة «الرحاب» العقارية التي تملكها شركة «هولدينغ البحر المتوسط» العقارية، وفق ما يظهر في السجل التجاري، والملوكة بدورها من «مجموعة البحر المتوسط القابضة» التي تعود ملكيتها إلى كلّ من سعد الحريري وشقيقه أيمن الحريري ونازك الحريري، فضلاً عن أن المستند المقدم من سويد هو «امر قضى رسوم عقارية» بقيمة تصل إلى نحو 16,5 مليون ليرة لبنانية، لتسجيل حق التامين على العقار رقم 530 القسم 12 البلوك B، ولا يظهر فيه أنه عقد بيع أو تعود ملكيته لحفيدته.

رد المحتز:

وفقاً للجنة الرقابة على المصارف» فقد حصلت شركة inc 1 SQUID الممثلة بمحمود أسعد سويد والمستقلة في الجزر البريطانية العذراء على قرض سكني مدموم بقيمة 1,287 مليون دولار من «بنك البحر المتوسط» لشراء القسم C5 في العقار رقم 530/ المصيبة، وهو قرض مخالف للقانون، إذ لا يحقّ لشركات الحصول على قروض سكنية مدمومة من المال العام، وإنما فقط الأفراد. إلى ذلك، وبعدما حرّرت «الأخبار» عن كامل هذه العقارات، وطلبت الإفادة العقارية للعقار المذكور من الدوائر العقارية في بيروت، تبين أنه غير موجود، وأن كل ما يتضمّنه العقار 530 في المصيبة هو

ردود

وردنا توضيحان من كلّ من: محمود سويد وغسان نصيف بو سايبا على ما ورد في تحقيق بعنوان «لائحة أسماء أصحاب القروض، ميعاتي وقضاة وأثرياء». يقول سويد في رده: «يشير المقال إلى أنني حصلت على قرض تملك شقة وهمية في العقار رقم 530 وذلك لعدم وجود القسم C5 في العقار. والواقع أنّ الشقة الواردة في هذا المقال المذكور هي القسم B12 في السجل العقاري. وأمر طبيعي أن لا يكون رقم الشقة هو ذاته رقم القسم في الدوائر العقارية. وقد أرسلت إليكم نسخة من عقد البيع المسروح الذي يؤكد أنّ الشقة غير وهمية وهي باسم حفيدتي».

فيما أشار بو سايبا إلى أنه «بعد الاطلاع على ما نشر عن لائحة أسماء أصحاب القروض المخالفة لتعميم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، والتي يعود تاريخها إلى ما قبل شباط 2018، أوضح أنني بعد أن علمت بعدم قانونية الاستفادة من قرضين سكنيين بآدر بتاريخ 2018/10/8 إلى إلغاء الدعم عن أحد القرضين المدعومين وتحويله إلى قرض عادي ودفغ ما يرتب عليه من فوائد عادية».

الاعتماد المفتوح في دوار إيليا في صيدا، لم يتأخر مباشرة بخطاب الواعون. ومن أجل الشبان المحتمس، ننظم جلسات تثقيف سياسي على المطالب والحقوق المعيشية». كفرمان. أول مطالب نواة اللجنة التي تشكلت في النبطية، «استقالة الحكومة وتشكيل حكومة مصغرة نثق بها وتشرع بتنفيذ خطة اتفاق وطني اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وامنيا وبيئيا». ميدانياً، أعلن المنظمون عن نيّتهم الإبقاء على شكل تحركهم أمام سراي النبطية، بعد فتح نصف الشارع أمام حركة السيارات. أسس، أطلقوا حملة تطوير الحراك. وفق الناشطة سلام بدرالدين، فإن حراك النبطية جمع في اليوين الأولين «من هب وذب من الدخلاء ممن قطعوا الطرق وأهملوا النار في النفايات، على نحو وطني من اختصاصيين ذوي فقه».

الاخبار

■ رئيس التحرير -
■ مدير الموقع
■ ابراهيم العبيد

■ نائب رئيس التحرير
■ بيار ابي صعب

■ مدير التحرير
■ ميقيل قانوح

■ محاسن للتحرير.
■ محمد زبيب
■ حسد عليف
■ ايلي حنا
■ امه اللاندرى
■ شريك كرم

■ صادرة عن شركة
■ اخبار بيروت

■ المكاتب بيروت -
■ فربان - شارع دنياك
■ سنتر كونكورد -
■ الطابق اللامت

■ تليفاكس:
01759500
01759597
01759590
ص. ب 5963/113

■ الإلكتروني
■ الوكيل الصحفي
ads@al-akhtar.com
01759500

■ التلويح
■ شركة الهاتف
15-3146663-01
03 / 828381

■ الموقع الإلكتروني
www.al-akhtar.com

■ صفحات التواصل

■ Facebook
/AlakhtarNews

■ Twitter
@AlakhtarNews

■ alakhtarnews-paper

علمه الخلاف



لحظة للوضوح

شريك نحاس*

إنها لحظة للوضوح، فلنكن واضحين.

نعيش اليوم في لبنان نزام حدثين لا سابقة لهما: أزمة مالية حادة تطال كل المجتمع، وتندثر بكوارث اجتماعية وأمنية كبيرة، وارتخاء غير مسويق للولايات الطائفية، نتج عنه نزول مئات الآف اللبنانيين الى الشوارع، ليس في بيروت فقط، ولكن أيضا، وخاصة، في كافة المناطق.

هذان الحدثان ليسا منفصلين، وإن كان تعامل أطراف السلّطة يوحي بعدم القدرة العرفية على الربط بينهما، فتصبح النتيجة سببا، والسبب طرفاََ عرضيا، لا أساس له ولا مسيدين، وحتماََ لا مسؤوليات، لا عن ما حدث، وخاصة عن ما سيحدث.

تناولنا في مواقف سابقة إطلالات رئيس مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية، أمس أطل الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بوقوف للمرة الثانية في أسوع، وهو وإن كان لا يشغل منصباََ رسميا في الإطار الشكلي للدولة اللبنانية، إلا أن تأثيره في المشهد السياسي اللبناني لا يخفى على أحد، فبالتالي لا بد من نقاش ما أدلى به من قراء ومواقف.

ينطلق خطاب السيد نصرالله من قراءة تقول إن الحدث هو نزول الناس إلى الشارع، وبالتالي يبحث في كيفية التعامل مع هذا الحدث بما يحتويه من نقاط قوة ونقاط ضعف، وبالتالي بما يمثل من تحديات وفرص، ويخلص إلى النتائج نفسها، كمخارج لهذا الوضع، التي خرج بها الرئيس ميشال عون ورئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، وإن كان مدغماََ بمصداقية أكبر عند الناس ناتجة عن تراكم رصيد المقاومة والتحرير والردع اتجاه العدو الإسرائيلي.

نحن في حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» نختلف مع منطلقات موقف السيد

الهائلة على حياة الناس جراء ثنائية الليرة والدولار ووجود سعري صرف، والقيود على السحوبات والتحويل، وأخيراََ إقبال المصارف، وإفلاس المؤسسات الصغيرة والكبيرة.الخ.

هذا المعطى سياسي وليس معطى تقنيا

(مروان طحطح)



قراءة متأنية للوضع المتأزم

حسان محمود عبد الله*

لا يوجد من ينكر أن مطالب الجماهير التي خرجت إلى الشارع محقة، والكلم يدرك أن الناس منقسمون بين من خرج بسبب هذه المطالب لأنها تنكثي بنام الفقر والغلاء، ومن يستغلون هذه المطالب ماروب سياسية.

ما حدث في الساحات منذ أيام ليس ثورة، كما يحلو للبعض أن يدعي، بل حراك جماهيري ناتج عن أزمة تعيشها الجماهير، لأن الثورة أمر أبعد من هذا الحراك ولها شروط غير متوفرة فيه. للثورة أركان منها القيادة الواضحة والبرنامج الواضح والوعي الذي يحرك الجماهير لعدم تضبيع الأهداف، لتنتهي بدل أن تُخدم أهداف ثورتك بخدمة أهداف أعدائها، وتستبدل سلطة فاسدة بأخرى أفسد.

الوعي أمر مطلوب كي ندرك خلفيات ما يحدث اليوم، ولا يجوز عزل ما يحصل عن السياق التاريخي الشكّل منطلقاََ ما تعرض لبعض الأمور التي تشكلت منها لآملنا إليه اليوم.

من الواضح جداً أن الولايات المتحدة تشعر بغضب عارم من سلسلة الفضل الذي وقعت فيه في المنطقة من خلال هزيمة مشاريعها في العراق واليمن وسوريا ولبنان، وأخرها فشل صفقة القرن المعلقة

بفضية فلسطين المركزية. وعلى صعيد لبنان، فإنها تشهر بغضب أكبر نتيجة عدم قدرتها على تحجيم حزب الله، بل أنها تؤكد من خلال مبعوثين عدة أن دور الحزب أصبح أكبر في الساحة اللبنانية، وأنه ممسك بالقرار السياسي، وأكثر من ذلك فإنها عندما طالبت جماعتها بالوقوف في وجهه تهزّبوا، لا لعدم قناعتهم بذلك بل لعدم قدرتهم عليه.

ولا اقتصاديا مفصولا عن السياسة، لأن المجتمع وليس أفرادا - بكافة أوجهها - وكان لافتا في خطاب السيد نصرالله الحرص على تأكيد أن البعد السياسي في التظاهرات هو موضع الشبهة.

إن كان المقصود السياسي هو علاقة احزاب السلطة الطائفية في ما بينها من تحالف وتخاصم وتخاصص، ضمن المنظومة السياسية التي حكمت لبنان منذ ثلاثين عاماً، فهذه ليست السياسة. هذا نظام توزيع منافع ومخاوف يفترض مداخليل خارجية مقنعاََ ووصفناه كما هو.

الساحات والطرقاات ملك الناس، عندما يرتاون فتح أو تسكير بعضها أو كلها، فهذا قرارهم. ونحن مجتمع صغير، ونعرف بعضنا بعضاََ. والمخاطر الناتجة عن تدخلات خارجية أو داخلية موجودة ودائمة، وتصبح أكثر حضوراََ عندما تصبح المخابرة رهاناََ خاسراََ. لسنا غافلين عن الاختراقات الخطيرة في مجتمعنا، ولكن مسؤولية صد الاختراقات المشبوهة لا يمكن أن تقع حصراََ على من يحاول بكل مقدراته المحدودة حماية المجتمع المسؤولة مشتركة، وخاصة مع من طبعته الطائفية تفرض عليه، عند حسن الظن، تحالفات أسرة فيما رصيده التحرير وعنوانه التحرر.

كلام أي زعيم طائفي بمن فيهم السيد نصرالله، عن بيئته وجمهوره، هو حكماََ، عن قصد أو عن غير قصد، بوجه بيئة أخرى وجمهوهو أخر. نحن في حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، نبحثنا وجمهونا هو كل المجتمع اللبناني، ونحن مسؤولون عنه وعن حمايته خاصة حينما يكون مستهدفاََ بشراسة داخلياََ وخارجياََ. والمسؤولية تكون مضاعفة عندما يكون الاستهداف مضاعفاََ، اتجاه من هم مستهدفون أو لا كلبنانيين، مثل كل اللبنانيين واللبنانيات، وثانياََ لأن الخارج المشروع السياسي الذي تطرحه حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» هو نقبض الفراغ والفضوى، وهو بالتأكيد ليس المشروع الأملل الذي تفضله القوى الموجودة لكل مشاكلنا الداخلية، ولكل التحديات والمخاطر الخارجية: الدولة المدنية هي الحل. * أمين عام حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»

مستمرة، وقد انتهت صلاحيتها، ليس بفضل من يعارضها، ولا بسبب نزول الناس الى الشارع، بل لسبب موضوعي هو جفاف مصادر تغذية هذا النظام، وهذا سبب الأزمة الحالية بشقيها المالي والمطلبي.

الهاجس الرئيسي الذي عبّر عنه السيد نصرالله هو الخوف من الفراغ، لا يمكن لأي عاقل، أي مسؤول، أن يكون مشروعه الفراغ.

المشروع السياسي الذي تطرحه حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» هو نقبض الفراغ والفضوى، وهو بالتأكيد ليس المشروع الأملل الذي تفضله القوى الموجودة لكل مشاكلنا الداخلية، ولكل التحديات والمخاطر الخارجية: الدولة المدنية هي الحل.

وإن كان هو بنفسه قد قام بفضيحة ماثلة سابقاََ تتعلق بشراء مبنى أحد شركتي الخليوي.

عندما ننظر إلى هذه الأمور ونضيف عليها

أموراََ أخرى أعلن عنها على الشكل التالي:

أ - الإعلان عن غرفة عمليات في سفارة

ج - يدرك حزب الله، كما كل مراقب منصف، أن الأمور وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم

لا بسبب هذا العهد إنما بسبب مسار امتد ثلاثين عاماً.

د - سجل في هذا الإطار ما أعلنه سفير روسيا في لبنان الكسندر زاسيبكين عن أن هناك خطة أميركية لإحداث الفوضى في لبنان.

والفوضى كما يريدھا الأميركيون هدفاً

ضرب حزب الله في لبنان ومن خلفه خصوم أميركا في المنطقة.

أمام هذه الوقائع ما الذي حصل على الأرض؟ أولاً: أطلق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة العهد وحده أمام هجمة منظمة يظهر أنه بُدئ الإعداد لها، وقد نبّه سماحته إلى أنه صحيح أن القرارات الدولية لا تريد أن تذهب بالبلد

ثانياً: جاءت الحراق التي هناك شكوك كبيرة بانها مفتعلة ولم تقم الأجهزة الأمنية إلى اليوم بإخبارنا عن نتيجة تحقيقاتها، ليزداد غضب المواطنين على دولة لم تقدم لهم شيئاً.

ثالثاً: القشة التي قصمت ظهر البعير كانت دفعت لها الملايين من الدولارات سابقاََ وهي على مشارب الوائس أب ليكتشف لاحقاً أن السيد نصر الله بمسماواته بالفاسدين

لسنا في مرحلة الاختيار، بل في مرحلة توزيع الخسائر والحد من تبعاتها.

حكومة لإدارة المرحلة الانتقالية، بصلاحيات تشريعية، لمدة كافية لتنفيذ المهمة، ومحدودة لتجديد الشرعية الدستورية، هي الحل.

نحن لم نسخّف مقررات مجلس الوزراء، أو ما سمي ورقة اصلاحية، نحن قرأنا ما ليس مقنعاََ ووصفناه كما هو.

عندما يرتاون فتح أو تسكير بعضها أو كلها، فهذا قرارهم. ونحن مجتمع صغير، ونعرف بعضنا بعضاََ. والمخاطر الناتجة عن تدخلات خارجية أو داخلية موجودة ودائمة، وتصبح أكثر حضوراََ عندما تصبح المخابرة رهاناََ خاسراََ. لسنا غافلين عن الاختراقات الخطيرة في مجتمعنا، ولكن مسؤولية صد الاختراقات المشبوهة لا يمكن أن تقع حصراََ على من يحاول بكل مقدراته المحدودة حماية المجتمع المسؤولة مشتركة، وخاصة مع من طبعته الطائفية تفرض عليه، عند حسن الظن، تحالفات أسرة فيما رصيده التحرير وعنوانه التحرر.

كلام أي زعيم طائفي بمن فيهم السيد نصرالله، عن بيئته وجمهوره، هو حكماََ، عن قصد أو عن غير قصد، بوجه بيئة أخرى وجمهوهو أخر. نحن في حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، نبحثنا وجمهونا هو كل المجتمع اللبناني، ونحن مسؤولون عنه وعن حمايته خاصة حينما يكون مستهدفاََ بشراسة داخلياََ وخارجياََ. والمسؤولية تكون مضاعفة عندما يكون الاستهداف مضاعفاََ، اتجاه من هم مستهدفون أو لا كلبنانيين، مثل كل اللبنانيين واللبنانيات، وثانياََ لأن الخارج المشروع السياسي الذي تطرحه حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» هو نقبض الفراغ والفضوى، وهو بالتأكيد ليس المشروع الأملل الذي تفضله القوى الموجودة لكل مشاكلنا الداخلية، ولكل التحديات والمخاطر الخارجية: الدولة المدنية هي الحل.

* أمين عام حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»

مستمرة، وقد انتهت صلاحيتها، ليس بفضل من يعارضها، ولا بسبب نزول الناس الى الشارع، بل لسبب موضوعي هو جفاف مصادر تغذية هذا النظام، وهذا سبب الأزمة الحالية بشقيها المالي والمطلبي.

الهاجس الرئيسي الذي عبّر عنه السيد نصرالله هو الخوف من الفراغ، لا يمكن لأي عاقل، أي مسؤول، أن يكون مشروعه الفراغ.

المشروع السياسي الذي تطرحه حركة «مواطنون ومواطنات في دولة» هو نقبض الفراغ والفضوى، وهو بالتأكيد ليس المشروع الأملل الذي تفضله القوى الموجودة لكل مشاكلنا الداخلية، ولكل التحديات والمخاطر الخارجية: الدولة المدنية هي الحل.

وإن كان هو بنفسه قد قام بفضيحة ماثلة سابقاََ تتعلق بشراء مبنى أحد شركتي الخليوي.

عندما ننظر إلى هذه الأمور ونضيف عليها

أموراََ أخرى أعلن عنها على الشكل التالي:

أ - الإعلان عن غرفة عمليات في سفارة

ج - يدرك حزب الله، كما كل مراقب منصف، أن الأمور وصلت إلى ما وصلت إليه اليوم

لا بسبب هذا العهد إنما بسبب مسار امتد ثلاثين عاماً.

د - سجل في هذا الإطار ما أعلنه سفير روسيا في لبنان الكسندر زاسيبكين عن أن هناك خطة أميركية لإحداث الفوضى في لبنان.

والفوضى كما يريدھا الأميركيون هدفاً

ضرب حزب الله في لبنان ومن خلفه خصوم أميركا في المنطقة.

أمام هذه الوقائع ما الذي حصل على الأرض؟ أولاً: أطلق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة العهد وحده أمام هجمة منظمة يظهر أنه بُدئ الإعداد لها، وقد نبّه سماحته إلى أنه صحيح أن القرارات الدولية لا تريد أن تذهب بالبلد

ثانياً: جاءت الحراق التي هناك شكوك كبيرة بانها مفتعلة ولم تقم الأجهزة الأمنية إلى اليوم بإخبارنا عن نتيجة تحقيقاتها، ليزداد غضب المواطنين على دولة لم تقدم لهم شيئاً.

ثالثاً: القشة التي قصمت ظهر البعير كانت دفعت لها الملايين من الدولارات سابقاََ وهي على مشارب الوائس أب ليكتشف لاحقاً أن السيد نصر الله بمسماواته بالفاسدين

تطمع الطرقات ...

هك هو تعبير عنفي او لاعنفي؟

علي رباح*

انطلق الحراك في لبنان على خلفية أزمتا معيشية بالدرجة الأولى، بغض النظر عن مسار هذا الحراك وتدخّل الغرف السوداء التي تسعى إلى حرقه عن أهدافه الأساسية باتجاهات مختلفة ترتبط بتصفية حسابات سياسية مع العهد وحلفائه.

ومع التأكيد على أحقية الحراك المطلي الوطني الذي يقوم أعوجاج دولة ما برحت السلطة فيها تُمنع فساداً حتى أصبحنا إحدى الدول المهزلة على هذا الصعيد، إلا أننا في هذه العجالة نناقش ظاهرة قطع الطرقات التي عانى منها اللبنانيون سابقاً مع كل فورة احتجاجية، وتظهر المشكلة اليوم بحجم أكبر مع تقطيع أوصل البلد عبر قطع الشرايين الأساسية له، ولذلك، فلنن إلى الآتي:

1 - إن بناء دولة قانون عادلة ومستقلة لا بد أن يتخذ المسارات القانونية الوطنية ليزرع في نفوس المواطنين الأفكار والسلوكيات السوية لبناء الدولة، وهذا يتعارض مع فكرة قطع الطرقات بالقوة على الناس، علماً أن القانون يُعلن صراحة في المادة 37 (قانون 67 تنظيم السير) الفقرة أ بأنه: «يُحظر إيقاف أو ترك مركبة أو حيوان على الطريق العام إذا كان ذلك يُشكل أساءة استعمال الطريق»، وفي المادة 50 من القانون نفسه: «يُحظر على أي كان أن يترك أو يترك على الطريق العام ما من شأنه أن يُعيق حركة السير أو يُسبب أخطاراً كالتفائيات والتراب والحجارة ومواد البناء وغيرها». ولم يعط القانون أي استثناء لقطع الطرقات أثناء الاحتجاجات بالشكل الذي نعيشه اليوم.

2 - إذا قيل أن الشعب هو من يقطع الطريق يُعبّر عن سخطه وتمرده على السلطة، فإن السؤال هو: ما هو المعيار المتخذ لقياس رأي الشعب، في وقت نرى أن الأعداد التي تقطع الطريق لا تؤهلها بديمقراطياً للتعبير عن رأي الأكثرية، لأن ذلك مرتبط بالقيام باستفتاء حول رأي الشرائع الاجتماعية في قطع الطرقات. وفي حال استحصلنا على نتيجة مرضية فليكن.

3 - إن التأثيرات السلبية لقطع الطرقات تستهدف الناس منسّخة، وبالأخص الفقراء منهم، الذين يجوبون الطرقات طلباً للرزق، كالموظفين والسائقين والبائعين التجولين... إضافة إلى انقطاع المواد الأساسية التموينية التي يعيش عليها الناس، ولا يستطيع الفقراء، تموينها بعكس الاغنياء.

وهنا تأتي إلى الرد على جواب السؤال المطروح في العنوان: هل قطع الطرقات تعبير عنفي أو لا عنفي؟ إن احتجاج حرية الناس في مناطق أشبه بالعتقالات هو تعبير عنفي بكل ما للكلمة من معنى، واسترداد حرية الشعب لا تسترد بالاستعباد. وفي خضم هذه المعمة، وحق الشعب في تحصيل المطالب، للشعب الحق في استخدام الوسائل المشروعة والمؤثرة بشكل مباشر على السلطة. وفق منهج تصاعدي مدرسو، والمطلوب أن تتلور في هذا الحراك قيادة يتم اختيارها وفق معايير اخلاقية وطنية من ذوي الخبرات والكفاءات، تكون متيقظة إلى عدم استخدام قطع الطرقات في لعبة التصفيات والنزاعات السياسية، وتعمل على وضع برنامج اصلاحي واضح وواقعي تضغط التحركات الشعبية لتنفيذه، واستخدام الوسائل المشروعة والمساغطة من قبيل التجمع أمام بيوت المسؤولين التهمين بالفساد، وقطع الطريق عليهم لمنعهم من الإمعان في الفساد ومحاكمتهم، وجعلهم يرضخون لصرخة الشعب، وتلقف المبادرات الاصلاحية والتجاوب معها، واختيار لجنة من التخصصين في الشؤون القانونية والاقتصادية والاجتماعية تمثل الحراك، وتعمل على مراقبة تنفيذ الحكومة لوعودها والمقررات... إضافة إلى أفكار كثيرة يمكن استخدامها على قاعدة المشروعية والواقعية، وموازنة هذه التحركات بحيث تضغط على السلطة من جهة وأن تُراعى مصالح الشعب فيها، تحديداً الفقراء منهم، فليس من المعقول أن نطالب باستنقاذ أهلنا من الجوع والفقر من جهة، ومن جهةٍ أخرى نضعهم في خيارات صعبة أقلها كفرهم بالحرak، لأن قدرة الناس على التحمل ليست كبيرة، كما قدرة البلد على التحمل في هذه الظروف لا تُبشر بالخير، فنحن في هذه الفترة كباص ينزل مسرعاً إلى الهاوية. والمطلوب أن يُبادر ذوو الكفاءة والخبرة إلى مساعدة السائق ليُحسن استخدام الفرامل، فالجال لا يتسع لتغيير هذا السائق، وعندما يتوقف الباص أو تتراجع سرعة انحداره، نبادر حينها إلى تغيير السائق وبوجهة الباص.

*** باحث سياسي وفي الادارة العامة.**

حكومة تكنوقراطية: مغالطتان وبديل

قارس الشّبي*

يستتبطن مطلب تشكيل حكومة تكنوقراطية رفض الحكومة القائمة وكل حكومة تشكل من القوى السياسية الحاكمة، وهو رفض عبر عنه الحراك الإحتجاجي المنتشر في كل مناطق لبنان والرافض لكل القوى السياسية الحاكمة، وإستطاع، حتى الآن، أنْ يتجاوز الإنتماءات الأولية للمنتخبين ويوحدهم على الـ «لا» من دون أنْ تتبلور الـ«نعم» لمطلب محددة يمكن أن تكون برنامجاً، بالمعنى الدقيق للبرنامج، للمنتخبين.

ويشكل مطلب «حكومة تكنوقراطية» إحدى النقاط التي يمكن أن تكون برنامجية، وقد تناول المحللون الحديث عن حوار حول تعديل حكومي أو تغيير يمكن أنْ يتعش الحديث بهذا المطلب.

إلا أنْ هذا المطلب يحمل مغالطتين:

الأولى، عدم صوابية القول بها، فكل حكومة هي حكومة سياسية، أبا كانت طبيعة اشخاصها، والحكومة، أي حكومة، هي قطب الرحي في العملية السياسية في أي بلد، فهي صاحبة السلطة

فيه وهي التي تديره، وقد يكون الديق لمن يرغب هذا التعبير استعمال حكومة من تكنوقراطيين أو حكومة تكنوقراطيين.

الثانية، إنْ التكنوقراطيين تعبير فضفاض، يفقد ما يوحي بالخبرة والحيادية السياسية، يوحي بالتأنيب والغموض في القدرة على إدارة الشأن العام والزمامة فيها، فالتكنوقراطيون ليسوا قطعاً معدد الأظر ومستقل المصالح، بل هم مندرجون في مصالح القوى السياسية الحاكمة، وقلة منهم خارجها، بحيث يمكن أنْ يتحول المطلب «التغيير»، إلى مهزلة، ويحبط الحراك الإحتجاجي، إذا ما أقدمت القوى الحاكمة على تشكيل حكومة من تكنوقراطيينها.

وقد يكون استبدال هذا المطلب بمطلب حكومة من الكفاء والذريهين، أو حكومة الكفاءة والنزامة، هو الأسلم والأنسب.

*** أستاذ جامعي**



على الخلافة

الشائعات.. سوق سوداء في زهنت الأزمنة

مهمل زواقم

في 16 آذار (مارس) 2017، وبالتزامن مع عقد جلسات تشريعية في مجلس النواب لإقرار مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب، تلقى اللبنانيون عبر تطبيق واتساب وفايسبوك لائحة تتضمن سلسلة من 22 ضريبة جديدة قبل إن الحكومة ستقرها. في هذا اليوم، طارت جلسة مجلس النواب، وعندما سئل الرئيس سعد الحريري عما إذا كان السبب رسالة الواتساب، أجاب: «الامر ليس مجرد رسالة عبر الواتساب (...) ولكن الجو في البلد والذعر الذي حصل حول أننا نعرض ضرائب على الناس هو كذبة. لذلك أقول للناس تأكدوا مما يرسل لكم عبر مواقع التواصل الاجتماعي».

كانت هذه واحدة من أبرز الشائعات التي استخدمت في لبنان لتغيير مسار عمل سياسي، لأن أي ضريبة لم تكن قد أقرت بعد، وقد أشارت



(الكل بوليغان)

ردود فعل كثيرة حولها، فانبهر وزراء ونواب لتكذيبها، وبنى آخرون عليها للتراجع عن إقرار قانون سلسلة الرتب والرواتب، وجرت الدعوات إلى التظاهر معيدة اللبنانيين إلى ساحة رياض الصلح بعد سنتين من انكفائهم عنها منذ أزمة النفايات (الحراك المدني عام 2015).

نعيش في لبنان منذ شهور اجواء مماثلة، ونتلقى يوميا اخباراً غير صحيحة عن إضراب لحطات البنزين، وآخر للافران، واختفاء للدولار. ولأن مثل هذه الوقائع قد حدثت بالفعل، فإن ذلك قد مهد الطريق لتصدق الشائعات المتعلقة بها، فمن يصدر الشائعة يعتمد غالباً على معطيات وقعت لتعريب ما هو غير واقع. ومع بدء الحراك الشعبي الأخير، ليل 17 الشهر الجاري، بدأت الشائعات بالهطول علينا كالطر. يقول تسجيل صوتي نقلناه عبر تطبيق الواتساب إن وزير الخارجية جبران باسيل قد هرب من لبنان، والدليل فيديو مرفق يظهر باسيل على متن طائرة،

لنتبين لاحقاً أن هذا الفيديو قديم. حسناً، إذا كان باسيل لم يهرب، فالرئيس السابق فؤاد السنيورة هو الذي سيفعلها «اليوم»، والدليل تذكرة سفر تحمل اسمه وموعد الرحلة، لنتبين لاحقاً أن هذه التذكرة مزورة. لكن ماذا يفعل الرئيس سعد الحريري في هذا الوقت؟ تظهره صورة أنه يواكب التطورات من خلال مشاهدة التظاهرات عبر قنوات تلفزيونية متعددة. أيضاً هذا غير

من يصدر الشائعة يعتمد غالباً على معطيات وقعت لتعريب ما هو غير واقع

صحيح فالصورة مركبة، وكذلك حال الصورة الجميلة التي انتشرت لتظاهرة الأحد الفائت، والتي تظهر ساحتي الشهداء ورياض الصلح مليئتين بالمظاهرين. هذا غيبض من فيض الشائعات الطريفة، إن صح التعبير، التي

نقلها منذ أيام والتي خلطت بين تقنية المشاهدة التاريخية وبين التقنيات الحديثة من خلال الاستعانة بالفيديوهات وبرامج تركيب الصور، والتطبيقات الهاتفية لضمان الانتشار الواسع. لكن الشائعات تجاوزت الطرافة إلى ما يمكن وصفه بالمخيف، والمخبر للبليلة، وليس آخرها المنشور الذي جرى تداوله أول من أمس عبر أكثر من تطبيق هاتفي، وتلقيناه من أصدقاء عرب أيضاً، ومضمونه رسالة نقلها المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم من الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله إلى الرؤساء الثلاثة، تنتهي في سطرها الأخير إلى القول إن «حزب الله سيقبض على المتظاهرين بالقوة ولو أدى ذلك إلى سقوط الآلاف القتلى»، وقبلها عن قيام الجيش بتوزيع سلاح على شبان في الزوق باوامر من باسيل، وتظاهرة الأحد الفائت، والتي تظهر ساحتي الشهداء ورياض الصلح مليئتين بالمظاهرين. هذا غيبض من فيض الشائعات الطريفة، إن صح التعبير، التي

تنشر هذه الشائعات بكثرة، وتجد من يعيد توزيعها، خصوصاً في فترة الأزمات لأنها من أكثر الأوقات التي يحتاج فيها المواطن إلى معلومة، ويات يمكن وصف الشائعات بأنها السوق السوداء للمعلومات، مما دفع الأطراف المعنية بها إلى التوضيح، إلى درجة أصبحت بيانات التوضيح تتجاوز ما سواها. وهنا يمكن الإشارة إلى ما يقوم به الجيش، عندما أصدر بياناً نفى فيه ما ورد في تسجيل صوتي لامرأة تشكو بقاء زوجها العسكري من دون طعام، وآخر أوضح فيه ملبسات فيديو جرى تداوله أول من أمس في قرن الشباك يظهر اعتداء عسكري على مواطنة. الشائعات، التي يصفها الباحثون بأنها الوسيلة الإعلامية الأقدم في العالم، لم تتغير تقنيات تركيبها كثيراً، إذ يبقى مصدرها مجهولاً، وتتبنى صحتها موضع تساؤل، وغالباً ما يكون الهدف منها مفرضاً لتحقيق أهداف معينة قد تتعدى حدود الترويح لأمراً، أو التخويف، أو التحريض، أو الإساءة إلى السمعة،

الخ. واللافت أن تداول الشائعة بين الناس لا يعني أنهم يصدقونها، وإنما يفعلون ذلك لأنها قد تكون مسلية، مثيرة للتحسرة، تماماً كما يروجون لنكتة، لكنها مع ذلك تفعل فعلها الخفي. أما سرعة انتشارها، فترتبط بحجم اهتمام الناس بها، لذا يحرص مطلق الشائعات على تناول أمر ملتبس بهتج به الناس، ويبحثون عن معلومات مرتبطة به. لا يمكن الحد من هذه الظاهرة، لكن يمكننا التخفيف من أثرها، من خلال التاكيد من صحة أي معلومة تصلنا قبل إعادة إرسالها. ولعله من المستحسن ترجيح فرضية خطأ المعلومة على صحتها عندما تكون مصدرها مجهولاً، أو عندما تنشر على منصة مجهولة. كما لا يمكننا اعتبار الصورة أو مقاطع الفيديو دليلاً كافياً على صحة خبر ما، لسهولة التلاعب بهما، ويمكن أيضاً التاكيد من تاريخ منشور معين على مواقع التواصل الاجتماعي، لأن ما قد يظهر على حساباتنا قد لا يكون بالضرورة جديداً، بل عاد إلى التداول بعد مضي زمن على نشره.

المراسلون الميدانيون في قلب الحدث... ظواهر وحوادث لا مفرّ منها!

زئبب حاوي

طيلة الأيام التسعة الماضية، أي أيام أوج الحراك الشعبي، قررت القنوات الرئيسية أن تنزل بثقلها إلى الميدان، وتفتح هواءها للبت الحسي، ولساعات طويلة أيضاً. وهذا الأمر تطلب بالطبع جهوداً وتكاليف بشرية ومادية، فانتشر المراسلون على الأرض، في مناطق مركزية وأخرى تقع على الأطراف. ومع الأيام، اتسعت الرقعة، وزاد عدد المراسلين في الميدان، حتى في البقعة الواحدة كساحتي «رياض الصلح»، و«الشهداء»، فأختلقت أسماء المناطق التي تشهد الاحتجاجات، وتبدلت معها أسماء هؤلاء العاملين. ظواهر كثيرة يمكن رصدتها، من خلال أداء المراسلين الميدانيين، تداخلت معها عناصر أخرى، منها طبيعة المنطقة، وسياسة القناة التحريرية، وحتى نزعة المرسل الشخصية في الميدان الإعلامي اللبناني، ينحو معظم هؤلاء إلى تصوير أنفسهم، كاشخاص على رتبة الحدث أو هم الحدث نفسه، من دون أن يؤديوا بطبيعة الحال، دور المراسل في نقل الخبر، ومختلف المشاهدات الميدانية وإبصارها إلى المتابعين... لتتشعب الظواهر في هذه الاحتجاجات التي شاهدناها في الأداء. لكن الغالبية تنحصر في أن جزءاً كبيراً من هؤلاء حوّل نفسه إلى محقق ومستجوب للمحتجين، وبدأ يسيل من الأسئلة التي تخرج عن الحدث، وتصب في خانة «تفبيش» هؤلاء ومعرفة خلفيتهم، والمناطق التي يأتون منها، والأطراف السياسية التي دفعت بهم إلى الساحات. هذه الأجواء طغت بشكل كبير في البدايات، وزاد عليها، إقحام المراسل نفسه في جدال أو حتى في دفاع عن الجهة السياسية التي

ينتمي إليها، وعلى الهواء، هنا، لم يبق المراسل على الحياد، بل دخل اللعبة السياسية، وهو يعلم جيداً الغضب الشعبي العارم والنقمة على الطبقة السياسية. لعل أبرز مثال على ذلك، مجادلة مراسلة oTV جويل بو يونس لأحد المستمعين الذي هاجم جبران باسيل، ففسدت نفسها، ومهنتها، وراحت تتجادل وتدافع بشكل مستميت عن باسيل. الغضب الميداني الذي كان سائداً في الأيام الخوالي، خلف توتراً ونقمة على بعض وسائل الإعلام، التي دفعت فمن انتمائها السياسي محطة oTV، التي هوجم مراسلها وطُردوا من الساحات وشتمت



ادم عرفه الدين عرفه كيف ينقذ مصطلحاته ويجمع الطرافة المتناقضة

رموزهم السياسية على الشاشة، فكان المراسل هنا، كخس محرقة، بين السلطة والشعب الغاضب، وأكل

بعضهم حوّل نفسه إلى محقق ومستجوب للمحتجين

نصيبه من الهجوم والمضايقات. وفي مسرح الساحات، أضحي الأمر أكثر صعوبة، مع عجز غالبية القنوات عن ضبط الشارع، فوقعت على عاتق المراسل، مسؤولية أكثر في فتح باب التعبير لهؤلاء يقابله جهد عال في محاولة فلترة الكلام الخارج على الشاشة، وهو كان في أغلب الأحيان كلام يقال للمرة الأولى، في شتم الرؤساء والشخصيات السياسية، وتسمية الأمور بمسمياتها.

وفي عصر السوشال ميديا، العصا التي باتت لها سلطة واسعة في فضح أداء القنوات وكشف أجدانها السياسية والتمويلية، شهدنا على ظاهرة تحفل القناة تبعات ما سيقل خلافاً لسياستها التحريرية تحت عنوان «حرية التعبير»، وتحت ضغط مساحات أخرى فرضتها المنصات الإقتراضية من احتضان لهذه الآراء. هكذا، خرجت مرات عدة، استصرافات جريئة، تشبه ما حصل أول من أمس، في «رياض الصلح» عندما قررت مراسلة mtv نوال بري، فتح الهواء لأحد المحازيين، فما كان منه إلا أن وجه انتقاداً واضحاً إلى رئيس مجلس إدارة القناة ميشال المر واتهمه بالفساد في قضايا الأخبار غير الشرعي، وكزت السبحة لتطال كذلك مالك محطة «الجديد» تحسب خياط. لعلها من الظواهر المنارة التي تهن الشاشات، وطبعاً تضاف إلى هذه الحادثة أمثلة أخرى، تتعلق بمحاسبة القنوات واللعب بالحقائق والتعمية على تغطيات مهمة كتظاهرة «مصرف لبنان» على

سبيل المثال... أكثر من هؤلاء كانوا يملكون الوعي وساءلوا القنوات عن هذه الثغرة. ومن ضمن الظواهر التي خلفتها تغطية الحراك الشعبي، انغماس المراسل/المتابع في الحدث، والمحتجين، إلى درجة الالتصاق بهم، وتحوله إلى جزء من مشهديتهم. هكذا، أضحي بعض هؤلاء «ثواراً» ورفعوا على الأكتاف، مباشرة على الهواء، فكانت لحظات سجلها البث المباشر، وأخرجت المراسل من أداء مهتم لصالح صورة استعراضية حماسية لا تفيد عمله البتة. ومن هؤلاء من خندق نفسه ضمن هذه المجموعات الإحتجاجية وصار ناطقاً ومدافعاً عنها. يمكن هنا أخذ مثال لمراسلة mtv، جيسي طراد التي كانت قبل أيام قليلة في ساحة «ساسين» وتحدثت عن «قماسك» المعتصمين بوجه الدراجات النارية «الغازية» التي ستحاول اجتياحهم؛ ورغم غياب مهنتها ربما، إلا أن حادثة أخرى يمكن ذكرها، وقعت في هذه الخانة، بعيد أيام قليلة من نزول الناس إلى الشارع وكسرهم لجدران الخوف وحتى مجابهتهم لقوى الأمن، وخاصة بعيد تسجيل ركل إحدى المظاهرات المناضلات لعنصر أممي كان يتنهر السلاح. في اليوم الثاني، وقفت مراسلة «الجديد» حليمة طبيعة بوجه عنصر أممي كان ينوي سوق أحد المحتجين وإتهامه بحمل سكين في ساحة «رياض الصلح». وقفت حليمة بشراسة إلى جانب الشباب، وظلت من العسكري أن يفك قيد معصميه، ورفضت أن توقف البث المباشر، وأجبرت بالتالي هذا العنصر على الرضوخ للمكامر وللناس وتحزير الشاب. هذه الظواهر التي خلفها الحراك الشعبي في صفوف المرسلين، لا يمكن فصلها عن طبيعة ميدانية صعبة، وقاسية حيث يدفع المراسل والحلقة الثمن. حوادث كثيرة تعرض



مراسل قناة «الجديد»، غدي بو موسى

بتبريدها على الهواء. يمكن هنا، توجيه تحية إلى مراسل «الجديد» آدم شمس الدين، الذي اشتغل على الأرض وفي مناطق حساسة ميدانياً وطوائفياً، وعرف كيف ينتقي مصطلحاته ويجمع الأطراف المتناقضة ضمن استصرافات هائلة بعيدة عن أي تسييس أو تحريض.

يبدأ العهد تحضيراً لمرحلة مواجهة فريقه 25 ابريل الكروي الشمالي (عماد الحاج علي)



كاس الإتحاد الآسيوي

العهد يغادر إلى ماليزيا حاملاً أماله الكرة اللبنانية

مرمر: نحن في أفضل حالاتنا وسنعود بالكأس

غادرت فجر اليوم الأحد بعثة نادي العهد متوجهة إلى ماليزيا لخوض معسكر قبل مواجهة فريقه 25 ابريل الكروي الشمالي في 4 تشرين الثاني ضمن نهائي كاس الاتحاد الآسيوي لكرة القدم في كوالالمبور. يحمل العهد الكروي لقب بعثة كرة القدم اللبنانية بفرد ما يعنى العهداويين وقد يكون أكثر ممنويات لاعبي ممثل لبنان مررتفة جداً لسات حالهم يقول في التمرير الأخير على ملعبهم: ذاهبون لإحضر الكاس

عبد القادر سمح

لم تكن الأجواء في تمرين فريق العهد الأخير على ملعب قبل المباراة إلى كوالالمبور إيجابية بقدر ما ظهرت عليه يوم الجمعة أجواء لم يتبناها الفريق منذ فترة طويلة. خاض لاعبو

ممثل لبنان في نهائي كاس الاتحاد الآسيوي تمرينهم الأخير قبل أن يحزموا امتعتهم ويتوجهوا إلى العاصمة الماليزية لخوض المباراة الأهم في تاريخ النادي. نهائي كاس الاتحاد الآسيوي. قرر القيمين على النادي السفر مبكراً إلى ماليزيا لإقامة معسكر قبل سبعة أيام على المباراة المنتظرة بخطط لاعبو الفريق بين الحدية والأجواء المرحة في تمرينهم المختصر عقب مبارياتهم الودية مع الأناضر والتي فازوا فيها 4-1 يوم الخميس على ملعب الأضرة سواء

عند الانتصاريون إلى مساعدة العهداويين والمساهمة بجزء من هذه المهمة الوطنية التي يخوضها بطل لبنان ووافقوا على إقامة مباراة ودية رغم انها المنافس الرئيسيان على لقب الدوري اللبناني. أمر بتوقف عنده المدير الفني النادي العهد باسم مرمر في حديثه مع «الخبار» قبل ساعات على السفر إلى ماليزيا. «سئرت الأناضر على موافقتهم خوض المباراة الودية كنا بحاجة لهذه المباراة بعد توقف الدوري للوقوف على مستوى اللاعبين. كان بإمكانهم الاعتذار بحجة عدم صوابية خوض

مباراة ودية مع فريق يُعتبر المنافس الرئيسي على لقب الدوري. لكنهم تخطوا هذا الموضوع ووافقوا بكل ملعبهم». يقول الكاتب باسم.

مهمة وطنية

موقف الأناضر يعكس طابع المهمة الوطنية التي يذهب لأجلها العهد إلى ماليزيا. هي ليست مباراة على لقب يحصده فريق لبناني. هي مباراة على لقب للبنان يعزز حضور منتخب لبنان مع كوريا الشمالية في التصفيات الآسيوية المزدوجة إلى الصعيد الأندية. أمر يشدد عليه المدرب اللبناني حين يعتبر أن لقب كاس الاتحاد الآسيوي في حال تحقق ليس للعهد بل للبنان «لأنه إنجاز لم يحققه أي فريق لبناني. لظالما وصلنا في لبنان إلى الخطوة الأخيرة سواء

أسهل علينا. على الصعيد الفني يتميز الكوريون بالسرعة إضافة إلى الهبوط وسرعة نقل اللعب. الدفاع إلى الهجوم والإرتداد سريعاً عن أهمية إحراز الكاس القارية. تشعر في التمرين الأخير للفريق بإصرار اللاعبين على تحقيق الإنجاز. يتحدث أحمد زريق بحماسة بعد التمرين عن أن هذه البطولة كتبت للعهد منذ بدايتها. أمر يوافق عليه زميله بلقيش المنطق والمصمود هو النهائي. ينظرهم غالباً ما يكون بطل المسابقة من غرب آسيا وليس من شرقها» يتحدث الكاتب باسم عن

لم تخرج أندية كرة القدم عن السياق العام في لبنان مع انطلاق الحراك المطلي. إرباك وتعطل لدورة الحياة الطبيعية. التمارين توقفت خصوصاً في الأيام الثلاثة الأولى، قبل أن تستوعب الأندية ما حصل وتتكيف مع الوضع القائم.

الخطوة الأولى كانت بعودة انتظام التمارين بدءاً من يوم الإثنين الماضي. تمارين كانت منقوصة الصفوف مع غياب لاعبي مناطق الأطراف. أمر تنبهت إليه الأندية سريعاً فقامت باتخاذ إجراءات لوجستية لتأمين إقامة بعض اللاعبين في بيروت، أو الضغط على بعض آخر لضرورة الالتزام بالحضور وعدم التذرع باتقاع الطرقات. فهناك أندية كانت صفوفها شبه متكاملة، في حين أن أندية أخرى كالنجمة مثلاً عانت من نقص كبير وصل إلى حدود العشرة لاعين. بدا واضحاً أن الجمع قادر على الوصول في حال بذل جهداً لتحقيق ذلك. خصوصاً أن لاعبين آخرين من أندية أخرى ويظنون في المنطقة عنها استطاعوا الوصول إلى تمارينهم.

يرتبط بالنادي خارج إطار المنافسة الرياضية. ورغم الثقة العالية لدى مدرب العهد، إلا أن الحذر موجود. فحين تسأله عن «هي مباراة كرة قدم والحظوظ 50-50. لاعبو العهد مرتاحون لكن لدى كرة القدم ويحضر التوفيق. لا توجد عوائق تمنعنا من الفوز. المهم أن يقوم اللاعبون بواجبهم».

يهدف العهد من خلال معسكره الماليزي إلى الاعتدال على أجواء البلد في ظل فارق التوقيت والمناخ. أضف إلى ذلك حاجة الفريق إلى التدرّب على ملعب بعشب طبيعي. «نحن منذ شهر حزيران لعبنا خمس مرات فقط مع فريق الإتحاد السعودي في كاس الأندية العربية، ومرتان مع الجزيرة الأردني في نهائي غرب آسيا، ومرّة مع الأناضر في نهائي الكاس السوبر. وبالتالي يحتاج اللاعبون إلى التدرّب على ملعب بعشب طبيعي حيث تختلف حركة الكرة وسرعته. وإذا استعلتنا تأمين مباراة ودية يكون أمراً جيداً. فالماليزيون يتشابهون مع الكوريين من ناحية السرعة» يقول الكاتب باسم عن معسكر ماليزيا حيث ستقام المباراة والتي يعتبر مدرب العهد أنها المكان الأفضل لإقامة المباراة بدلاً من كوريا الشمالية اللوجستي وتنقلات اللاعبين وطعامهم.

وفي ختام اللقاء يعبر مرمر عن ارتياحه للنفسي على الصعيد الشخصي. «راحتي النفسية تاتي من وضع اللاعبين الفني والبدني. وحين تجد لاعباً بهذا المستوى لا بد أن تكون مرتاحاً».

وحيث تسأله إذا ما كانت هذه المباراة قد تكون الأخيرة لمرمر مع العهد كونه تحدث مراراً عن نيته ترك الفريق، يجيب الكاتب باسم ضاحكاً «من الممكن الحديث عن هذا الموضوع الآن. دعنا نعود بكاس الإتحاد الآسيوي إلى لبنان وحينها كل الأمور ستكون على ما يرام».

يلعب العهد المباراة النهائية في 4 تشرين الثاني عند الساعة الثالثة عصراً بتوقيت بيروت

اللاعبين بشكل متقطع، وخصوصاً القاطنين خارج المحافظة كحسن القاضي وأحمد يونس وياسر عاشور. وتقتصر التمارين على أيام الأسبوع وتغيب يومي السبت والأحد، كما تغيب المباريات الودية لتعدّر إقامتها بسبب الأوضاع. لا يختلف الحال في فريق طرابلس. تمارين قائمة بنسبة حضور تصل إلى 80%، لكن لا مباريات ودية. فاللاعبون بالكاد يصلون إلى التمارين على دراجاتهم النارية، و«الأجواء النفسية لا تساعد» كما يقول عضو اللجنة الإدارية فادي عياد. فبراي الكابتين فادي خرج اللاعبون من أجواء كرة القدم وأصبح القلق وهاجس ما يحصل غداً يسيطر على عقولهم.

يذهب عياد أبعد من ذلك ليحدثت قرار الإتحاد بتعليق النشاط، مقترحاً تأجيله أشهراً وتحديد عودة المباريات في آذار مثلاً، حتى تستطيع الأندية تخفيف أعبائها المالية عبر ترحيل لاعبيها الأجانب لحين عودة الدوري.

طرح عياد بلاقي قبولاً من أصوات أخرى خرجت لأندية تعاني مادياً وتحتدداً الشباب الغازية والتضامن صور. سفيرا الجنوب لهما وجهة نظر تصل إلى حدود إلغاء مفاعل الدوري. كما طرح التضامن صور في بيان صادر عنه.

حتى أن هناك حديثاً عن حراك يقوم به بعض الأندية لتأجيل الدوري حتى مطلع العام. وجهة نظر تبدو غير منطقية ومن المبرر الحديث عنها. فالفكرة غير جديدة الإتحاد اللبناني. وهنا قد تجد اتحاد اللعبة نفسه مجبراً على تحديد موعد البلد سريعاً لمرعاة

الخطوة الثانية التي لجأ إليها بعض الأندية للتأقلم مع الوضع الراهن هي خوض المباريات الودية. فتوقف الدوري وغياب المباريات يؤثران بشكل كبير على جهوزية اللاعبين، وبالتالي لم يعد هناك حلّ أمام الأندية سوى خوض المباريات الودية. فالأناضر استضاف العهد، والرئيسينج حلّ بضيافة النجمة، وتوجّه البرج إلى حمودون ضيفاً على الإخاء الأهلي عليه، في حين لعب جاره شباب البرج مع المبرة. أما الصفاء فالنقى يشباب الساحل على ملعب العهد أمس أيضاً.

في المقابل، لا تبدو الصورة واضحة شمالاً. فممثلاً المحافظة طرابلس والسلاّم زغرنا يتدربان من دون إقامة مباريات ودية. في زغرنا يعاني السلام من غياب بعض

الكرة اللبنانية انتقلت أندية كرة القدم اللبنانية من مرحلة الإرباك مع انطلاق الحراك الشعبي القائم في لبنان، إلى مرحلة التأقلم مع الوضع السائد. الحديث هنا ليس عن كل الأندية في الدرجة الأولى. بعضها يحاول الحفاظ على جهوزية لاعبيه وخصوصاً الفرق المنافسة على اللقب كالعهد والنجمة والأناضر. وفرق أخرى رفعت الصوت سريعاً ووصلت إلى حدود طرح فكرة تأجيل الدوري حتى مطلع العام او حتى فإنه

الأندية اللبنانية تتخطى إرباك الحراك الشعبي انتظام التمارين واعتماد المباريات الودية

تعوّض هنذ التوقف عبر تكثيف جدول المباريات بمعدل مباراتين أسبوعياً. كما أن فترة التوقف بين الذهاب والإياب من الممكن تقليصها حتى يصبح بالإمكان إنهاء الموسم في التوقيت الذي يراعي مصالح الأندية على صعيد العقود والرواتب. وبالتالي لا داعي للذهاب بعيداً بطروحات لا تراعي مصلحة كرة القدم، طالما أن الأمور ما زالت ضمن حدود المقبول وبالإمكان إيجاد حلول بديلة تحافظ على الموسم.

وإذا كان هناك أمرٌ يتوجب على اتحاد اللعبة التفكير به فهو مباراتنا منتخب لبنان في 14



يقوم بعض الأندية بحراك لتأجيل الدوري حتى مطلع العام المقبل



19 تشرين الثاني مع الكوريين الجنوبية والشمالية ضمن التصفيات المزدوجة المؤهلة إلى كاسي العالم وآسيا. فمن المفترض أن تُقام المباراتان في بيروت. وفي حال استمر الحراك الشعبي قائماً، حينها يصبح من الصعب استضافة المباراتين. وبالتالي نقلهما إلى بلد يجدهه الإتحاد اللبناني. وهنا قد تجد اتحاد اللعبة نفسه مجبراً على تحديد موعد البلد سريعاً لمرعاة

ع. س.

تخوض الأندية مباريات ودية للحفاظ على جهوزية لاعبيها (الخبار)



اخبار محلية

لبنان يرفع الذهب في الكيكوكوشناكي ويرفض التطبيع

حقق المنتخب اللبناني للكيكوكوشناكي - كاراتيه نتائج مميزة في البطولة العالمية الثالثة والثلاثين للعبة، التي احتضنتها مدينة بورتو البرتغالية. وحصد أبطال لبنان خلال البطولة ميداليتين ذهبيتين وواحدة فضية وأربع ميداليات برونزية. كما احتل المنتخب اللبناني المركز السادس في البطولة بين أكثر من 20 دولة مشاركة. بينها بولندا وبلغاريا وروسيا وهولندا. وكانت الذهبية الأولى من نصيب البطل اللبناني مالك الزبيوي في الوزن المفتوح. إثر تفوقه على بطل صربيا بعد مباراة صعبة وقوية. أما الذهبية الثانية فقد حملتها البطله ماريانا قمرة (سيدات تحت 60 كلغ) بعد أداء مميز ومقنع. وفازت قمرة على بطلة البرتغال المصنفة أولى في



أوروبا. وتجاوزت بطلة بولندا في النهائي. وفي فئة الناشئين (فوق 60 كلغ). أحرز البطل محمد الدنب الميدالية الفضية. ووصل الدنب إلى المباراة النهائية بعد فوزه على البطل البرتغالي في وزنه وخسر بصعوبة من بطل بولندا.

أما الميداليات البرونزية، فكانت من نصيب محمد الطريف (فاز ب 3 مباريات وخسر واحدة)، وأمد ضحى وعبد المجيد حداد وعمر يحيى. وقدم اللاعبون اللبنانيون أداءً جيداً في المنافسات القتالية والكانا (الاستعراض القتالي)، ونالت البيعة اللبنانية تنويه رئيس الاتحاد الدولي للكيكوكوشناكي الإسباني أنطونيو بينيرو. وفي سياق متصل، رفض اللاعبان اللبنانيان مالك الزبيوي (ذهبية الوزن المفتوح) وعمر يحيى (برونزية الوزن ذاته)، المشاركة في الترويج واعتلاء المنصة لتسلم الميداليات. بسبب وجود لاعب الكيف الصهبوني على المنصة بالغة نفوسا.

وأكد اللاعبان انهما يرفضان كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، ويلتزمان بقرار الإتحاد اللبناني للعبة ويقاوتين وزارة الشباب والرياضة والدولة اللبنانية. وأكد محمد فنيش النتائج المتنازعة للعبة اللبنانية، مثنياً على موقف البطلين مالك الزبيواي وعمر يحيى للنسج مع موقف الدولة اللبنانية بمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني.

خسارة بيروت في البطولة العربية

أهدر فريق بيروت فوزاً كان في متناول اليد حين خسر أمام الجزيرة المصري 75 - 78 أمس. ضمن منافسات المجموعة الثالثة لبطولة الأندية العربية لكرة السلة التي تستضيفها مدينة سلا المغربية. فممثل لبنان تقدم في الربعين الأولين 19-15 و33-39، قبل أن يقلب المصريون النتيجة في الربع الثالث (59-54) والربع وانتزاع الفوز بفارق ثلاث نقاط 75-78. ويلتقي بيروت مع سداب العماني، اليوم الأحد، ضمن الجولة الأخيرة من دور المجموعات، في حين يلعب الرفاع البحريني مع الريان القطري.



اليوم العاشر



(مروان بوحيدر)



(مروان طحطح)



(مروان طحطح)



(مروان بوحيدر)



(هيثم الموسوي)



(هيثم الموسوي)

(مروان بوحيدر)

(مروان طحطح)

